جمهورية العراق
وزارة التخطيط

اللجنة الفنية الدائمة
الإدارة التنفيذية
لإستراتيجية التخفيف من الفقر

تقرير الانجاز المتحقق للستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2014 - 2010

2016

جمهورية العراق
وزارة التخطيط

اللجنة الفنية الدائمة
الإدارة التنفيذية
لإستراتيجية التخفيف من الفقر

تقرير الانجاز المتحقق للستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

2014 ـ 2010

حزيران 2016

المحتويات

المقدمـــة 1
اقرار إستراتيجية التخفيف من الفقر والالتزام بها 2
الهيكل التنظيمي لتشكيلات ستراتيجية التخفيف من الفقر 2
تنفيذ أنشطة إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب المحصلات للاعوام 2011-2015 5
تنفيذ محصلات أنشطة إستراتيجية التخفيف من الفقر 8
تشريعات وقوانين واجراءات تحقق هدف الاستراتيجية 16
انشطة خاصة ضمن وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر 19
الدروس المستخلصة من تنفيذ وثيقة الستراتيجية 24
محصلات الجديدة المقترحة 25
صندوق دعم تنفيذ انشطة الاستراتيجية 27

المقدمـــــة

يعد الفقر من الظواهر الإجتماعية الخطيرة ذات الابعاد المتعددة التي ترتبط باهداف التنمية المستدامة ويتصدر القضاء عليه الهدف الانمائي الاول الذي تصبو لتحقيقه الدول في اجندة قبل وبعد عام 2015 ، ولما عانى منه المجتمع العراقي على مدى عقود مضت من الحروب والعقوبات الاقتصادية وتوقف عجلة التنمية وتبديد الموارد فقد ظهرت الحاجة الى تخفيف الفقر من خلال تمكين الفقراء ومساعدتهم على تعزيز اندماجهم بالمجتمع وتحقيق دورهم في التنمية الاقتصادية وبتكامل مع خطة التنمية الوطنية الخمسية 2010- 2014

وانطلاقاً من ذلك اعدت الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2010- 2014) استنادا الى نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة عام 2007 ونتائج قياس وتحليل الفقر فضلا عن ست اوراق خلفية اعدت من قبل اعضاء اللجنة الفنية التي تضم في عضويتها اعضاء من مجلس النواب وممثلين عن الوزارات ممن هم بدرجة مدير عام واكاديميين فضلا عن ممثلين عن اقليم كردستان

حددت وثيقة الاستراتيجية ست محصلات (Outcomes) اساسية ينبغي تحقيقها للوصول الى الهدف العام وهو تخفيف الفقر بنسبة 30٪ خلال الفترة (2010- 2014)اي من 23٪ الى 16٪.

استندت استراتيجية التخفيف من الفقر في اعدادها الى نهج الاطار المنطقي Logical Frame Approach الذي يعد اداة للتخطيط والتحليل، يتكون الاطار من المنطق العمودي الذي يحدد ما تنوي الاستراتيجية القيام به ويبين العلاقة السببية ويحدد الافتراضات الهامة، اما المنطق الافقي فهو يحدد كيفية قياس الاهداف ووسائل التحقق اي انه اطار عمل للمراقبة والتقييم يحدد العوامل الخارجية الهامة لتنفيذ المشروع

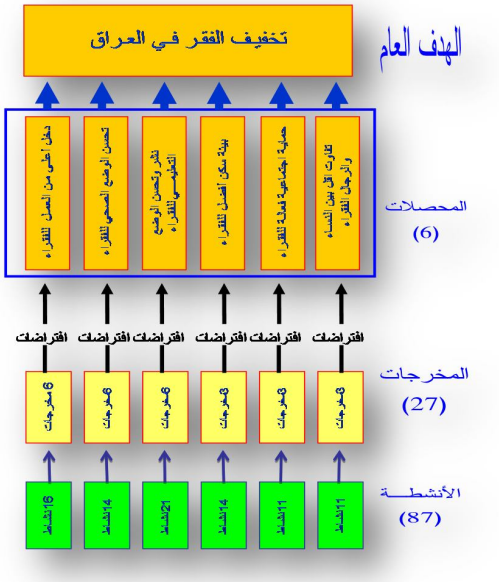

شكل (1) يوضح انشطة ومحصلات الستراتيجية

ان التنفيذ الفعلي لانشطة وبرامج الوثيقة لم يبدأ الا في عام 2012 بسبب تاخر تشكيل الحكومة لغاية نهاية عام 2010 واستكمال هيكل تشكيلات الستراتيجية ، لكن خطط تنفيذ انشطة ستراتيجية التخفيف من الفقر خلال الفترة 2012- 2015 البالغ عددها (48) نشاطاً موزعة الى حوالي (199) مشروعاً من تخصيصات إستراتيجية التخفيف من الفقر من الموازنة الاستثمارية فضلاً عن تنفيذ (56) نشاطاً في المناطق الريفية نفذت من التخصيصات السنوية للوزارات والحكومات المحلية للفترة المذكورة ، ساهمت في تخفيض نسبة الفقر من (19٪) في عام 2012 الى (15٪) خلال النصف الاول من عام 2014 ، لولا الازمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط و ارهاب داعش الذي طال معظم محافظات نينوى ، صلاح الدين ،الانبار واجزاء من محافظات ديالى ، كركوك ، بابل الذي سبب في ارتفاع نسبة الفقر لتعود الى ما كانت عليه في عام 2007 وهي (22.5٪) .

اقرار إستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والالتزام بها

عرضت وثيقة الاستراتيجية في مجلس الوزراء وتم اقرارها بموجب القرار (409) لسنة 2009 والذي تضمن عددا من الفقرات التي تؤكد الالتزام الحكومي بها وهي :-

- اقرار تطبيق الاستراتيجية في العراق من خلال تنفيذ البرامج والانشطة التي تضمنتها مخرجات ومحصلات الاستراتيجية
- الزام الوزارات والجهات ذات العلاقة بتنفيذ انشطة الاستراتيجية وصولا الى الهدف الرئيس وهو تخفيف الفقر في العراق
- اعتماد الية دائمة لضمان الادارة الرشيدة في التنفيذ ومتابعة وتقويم انشطة وبرامج الاستراتيجية
- كما التزمت الحكومة بتخصيص مبلغ سنوي من الموازنة الاستثمارية لتنفيذ انشطة الستراتيجية فضلاً عن مبلغ محدود من الموازنة الجارية لتنفيذ انشطة الستراتيجية ذات الطابع التشغيلي

جدول (1) : تخصيصات الاستراتيجية للوزارات والمحافظات للفترة 2012 -2016

الموازنة العامة	تخصيصات 2012		تخصيصات 2013		تخصيصات 2014		تخصيصات 2015		تخصيصات 2016	
	مليار دينار IQ	مليون دولار $	مليار دينار IQ	مليون دولار $	مليار دينار IQ	مليون دولار $	مليار دينار IQ	مليون دولار $	مليار دينار IQ	مليون دولار $
تخصيصات الموازنة الاستثمارية	444.9	380	575	491	252	210	209	178	117	100
تخصيصات الموازنة الجارية	-	-	-	-	-	-	6	5	6	5

الهيكل التنظيمي لتشكيلات ستراتيجية التخفيف من الفقر

في ضوء قرار مجلس الوزراء (409) تم تشكيل هيكل التنظيمي لمتابعة تنفيذ أنشطة إستراتيجية التخفيف من الفقر وكما موضح في الشكل رقم (2) التالي :

شكل (2): يوضح الهيكل التنظيمي لتشكيلات إستراتيجية التخفيف من الفقر

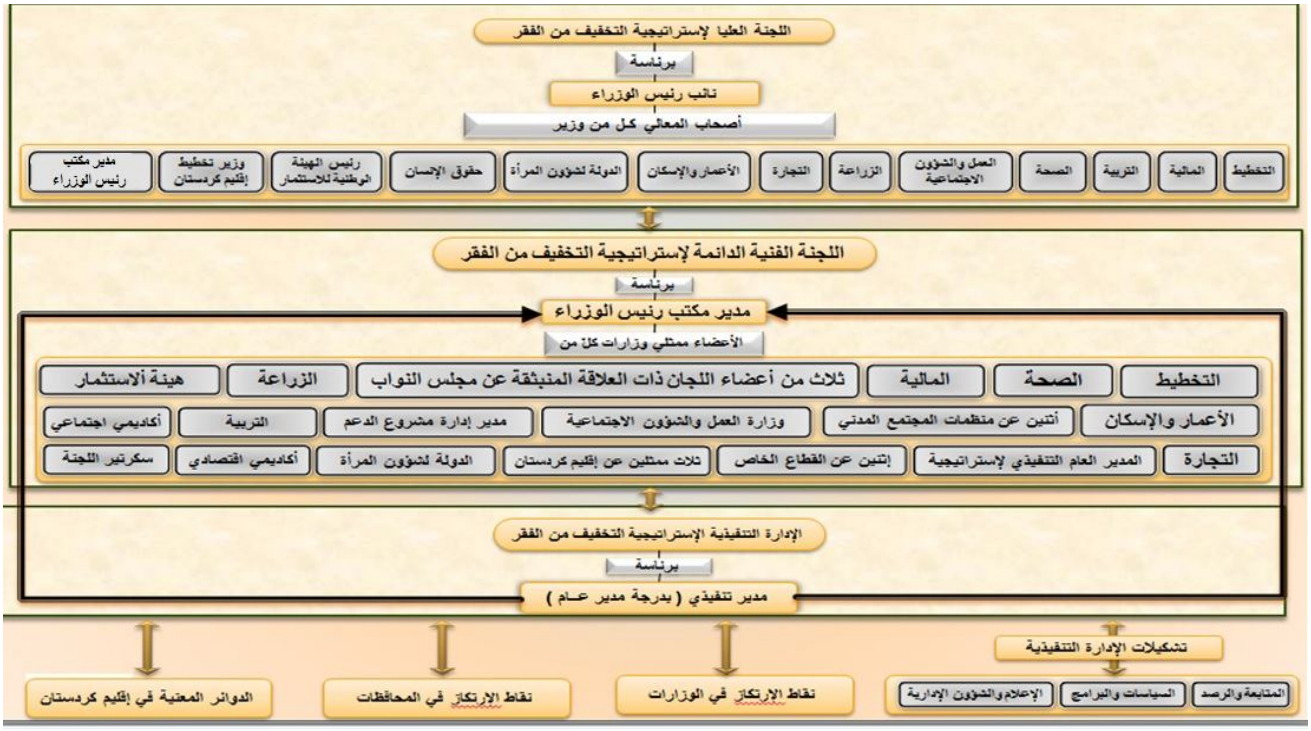

اولاً : اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر :

يرأسها نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية وتضم في عضويتها 12 وزيراً للوزارات المعنية بالتنفيذ تشكلت بموجب امر ديواني ومهامها هي :

- المصادقة على مؤشرات الفقر قبل اطلاقها
- المصادقة على البرامج السنوية للإستراتيجية مع الاخذ بنظر الاعتبار ربط مكوناتها ببرامج ومشاريع الخطط السنوية والخمسية بما يتماشى مع الهدف الاساس لها .
- إصدار القرارات والأوامر والتعليمات حول تنفيذ مخرجات وأنشطة الإستراتيجية.
- تحديد مهام الوزارات والشركاء الأساسيين في التنفيذ.
- دراسة واختيار وتبني المشاريع والبرامج الواردة في الإستراتيجية.
- تتولى توجيه الفعاليات المرتبطة بمراجعة وتقويم الإستراتيجية الحالية وصياغة استراتيجية جديدة .
- دعم تنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية ضمن مشاريع خاصة تشارك في تنفيذها او تمويلها الدول المانحة والمنظمات الاقليمية والدولية والمصادقة على المشاريع المقترحة.
- دراسة تقارير المتابعة الدورية التي يرفعها المدير التنفيذي واصدار التوصيات الملائمة بشأنها .
- رفع تقارير نصف سنوية إلى مجلس الوزراء بشأن سير تنفيذ الإستراتيجية والتوصية بأتخاذ القرارات الملائمة لضمان تحقيق الاهداف المرجوة من الإستراتيجية.
- عقد اجتماعات فصلية لمناقشة ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية.

ثانياً : اللجنة الفنية الدائمة لإستراتيجية التخفيف من الفقر :

يرأسها مدير مكتب رئيس الوزراء وتضم في عضويتها 22 عضواً من ممثلي الوزارات المعنية بالتنفيذ تشكلت بموجب امر ديواني ومهاما هي :

- إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق كل خمس سنوات .
- الاشراف على اعداد مؤشرات قياس الفقر والمصادقة عليها قبل رفعها الى اللجنة العليا
- تنفيذ توجيهات اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر.
- متابعة إعداد تقارير المتابعة والرصد حول تنفيذ الوزارات لأنشطتها من خلال التقارير التي يرفعها المدير التنفيذي استناداً إلى تقارير الوزارات والمحافظات.
- متابعة إدخال وتنفيذ الإستراتيجية في إطار الخطط الخمسية والسنوية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بإعداد الخطط
- العمل على التنسيق بين الوزارات والحكومات المحلية لتحديد البرامج والأنشطة التي سيكون تنفيذها من مسؤولية هذه الجهات ، ووضع آليات لتحسين قواعد البيانات الإدارية ذات الصلة بالإستراتيجية.
- تشخيص نشاطات الإستراتيجية التي تتطلب التعامل معها بأسلوب المشاريع المستقلة والإشراف على أعداد وثائق هذه المشاريع ورفعها إلى اللجنة العليا لدراستها والمصادقة عليها.
- دراسة المقترحات والبرامج والأنشطة التي يقترحها المدير العام التنفيذي أو منظمات المجتمع المدني أو الوكالات الدولية لدعم وتسهيل تنفيذ الإستراتيجية ورفعها مع التوصيات اللجنة الفنية إلى اللجنة العليا
- متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الاستهداف بشأن إصلاح نظام البطاقة التموينية .
- العمل على تحقيق الاستدامة من اجل المضي في تنفيذ الاستراتيجية من خلال المتابعة مع الاطراف المعنية
- عقد اجتماعات دورية كل ثلاث اشهر وكلما تطلبت الحاجة لمتابعة التنفيذ.

ثالثا: الإدارة التنفيذية لإستراتيجية التخفيف من الفقر :

يرأسها موظف بدرجة مدير عام تم تعيينه بموجب امر ديواني في 2010/12/20 وتضم تشكيلات الادارة التنفيذية اقسام كل من المتابعة والرصد ،السياسات والبرامج ، الاعلام والشؤون الإدارية ومهام الإدارة التنفيذية للستراتيجية هي:

- **التنسيق مع الوزارات المعنية لتحديد أولويات الأنشطة الواردة في الإستراتيجية لتضمينها في برامج وخطط الوزارات المذكورة.**
- **متابعة تنفيذ أنشطة الإستراتيجية والإشراف على برامج الرصد والتقويم وحسن سير تنفيذ الانشطة.**
- **الإشراف المباشر على إعداد التقارير حول سير التنفيذ مع التركيز على المشاكل والمعوقات التي تعترض العمل واقتراح الإجراءات المطلوبة ورفعها إلى اللجنة الفنية.**
- **تنفيذ توجيهات ومقترحات اللجنة الفنية فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية والتنسيق مع الوزارات والحكومات المحلية بهذا الخصوص.**
- **الإشراف والتنسيق مع فعاليات تنفيذ المسوح الإحصائية والدراسات التي تخدم إعداد ورصد وتقويم الإستراتيجية.**
- **تنفيذ إجراءات التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة للحصول على الدعم الفني والمادي لتنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية بعد تلقي التوجيه من رئيس اللجنة الفنية.**
- **التنسيق مع وزارة التخطيط في إقليم كردستان بشأن متابعة أنشطة الإستراتيجية في الإقليم.**
- **التنسيق والعمل مع الجهات المسؤولة في وزارة التخطيط على ادارة الموازنة الاستثمارية في تخصيص مبالغ سنوياً لدعم تنفيذ أنشطة وبرامج الاستراتيجية .**
- **توزيع التخصيصات السنوية لدعم انشطة استراتيجية التخفيف من الفقر على الوزارات والمحافظات بحسب نسب الفقر في المحافظات والانشطة من الاستراتيجية التي تنفذها الوزارات كما وردت في وثيقة الاستراتيجية .**
- **تحديد اولويات مشاريع الاستراتيجية سنوياً بالتنسيق مع الوزارات والمحافظات ومتابعة توفير مستلزمات إدراجها في الخطة .**
- **تحديث خط الفقر الوطني سنوياً في ضوء مؤشرات التضخم ونتائج المسوح السنوية المستمرة للوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.**
- **اعداد خارطة وطنية مسقط عليها بؤر وجيوب الفقر جغرافياً على مستوى اصغر وحدة ادارية.**
- **الاشراف المباشر إداريا وفنيا على السكرتارية الدائمة لإستراتيجية التخفيف من الفقر**

رابعاً: نقاط ارتكاز متابعة إستراتيجية التخفيف من الفقر :

- تشكل فريق نقاط الارتكاز في الوزارات بموجب امر إداري في 2011/1/18
- تشكل فريق نقاط الارتكاز في المحافظات بموجب امر إداري في 2011/9/11

اما مهام نقاط ارتكاز الوزارات والمحافظات :

- **تحديد اولويات الوزارة او المحافظة من أنشطة الإستراتيجية سنوياً في ضوء التخصيصات المحددة وبالتنسيق مع الإدارة التنفيذية لإستراتيجية التخفيف من الفقر .**
- **القيام برصد ومتابعة أنشطة الإستراتيجية التي تضمنتها خطة الوزارات والمحافظات للسنوات المذكورة أعلاه وفق الاستمارة والآليات التي سيتم الاتفاق عليها مع الإدارة التنفيذية للإستراتيجية**
- **العمل وبالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة والوزارة على تبني أنشطة إستراتيجية التخفيف من الفقر وإدخال هذه الأنشطة ضمن خططها السنوية التي تمول من الموازنة العامة والمصادر الأخرى.**

- أعداد تقارير دورية حول سير تنفيذ أنشطة الإستراتيجية لرصد وتقويم حالات الإخفاق التي تظهر خلال مرحلة التنفيذ بما يضمن تحقيق الهدف العام من الإستراتيجية وهو تخفيف الفقر في العراق.
- متابعة توفير مستلزمات ادراج المشاريع سنويا بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة او المحافظة .

تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر حسب المحصلات للاعوام 2011-2015

اولاً : تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر عام 2011

أن تحقيق الهدف العام لإستراتيجية تخفيف الفقر مرهون بتنفيذ المحصلات والمخرجات والأنشطة التي نصت عليها الوثيقة خلال السنوات (2010- 2014) ، وبالنظر لعدم تخصيص مبالغ لدعم تنفيذ الإستراتيجية ضمن الموازنة العامة للدولة الا في عام كما اشرنا سابقا 2012فأن التنفيذ في عام 2011 اقتصر على عدد من مشاريع لإستراتيجية التي تبنتها بعض الوزارات والمحافظات في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم 409 لسنة 2009 الذي اكد على ضرورة ألتزام الوزارات,والجهات المعنية بتنفيذ مضمون الوثيقة فضلا عن الترويج الإعلامي الذي قامت به اللجنة الفنية الدائمة لإستراتيجية التخفيف من الفقر من خلال عدد من الندوات في المحافظات والجامعات وعبر وسائل الاعلام بالاضافة الى زيارات ميدانية الى الوزارات ذات العلاقة ولقاء الوزراء فيها للتعريف بالوثيقة .

وفي هذا السياق اعدت الادارة التنفيذية تقريرا عن الانشطة والمشاريع التي نفذتها الوزارات والجهات المعنية ونسبة انجازها خلال عام 2011 مع أشارة الى بعض المعلومات الرئيسية الخاصة بكل نشاط البالغة (57) نشاط من المجموع الكلي (89) نشاط ، نفذتها (10) وزارة او جهة .

ثانياً : تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر عام 2012

بعد جهود كبيرة ولغرض البدء بالتنفيذ تم (لاول مرة) تخصيص مبلغ (445) مليار دينار ضمن تخصيصات الموازنة الأستثمارية لعام 2012 لتنفيذ عدد من أنشطة الإستراتيجية وقد تم مراعاة عدة معايير في تحديدها من خلال لجنة كلفت بذلك وهي:

- ✓ أن يحقق النشاط أو المشروع أهداف أكثر من محصلة
- ✓ ان يكون للمشروع أولوية لدى الفقراء وله تاثير عليهم

كانت حصيلة تلك الانشطة (24) نشاط موزعة على الوزارات ذات الطابع الخدمي والمحافظات السبع الاكثر فقرا... خصصت معظم المبالغ لبناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والقضاء على المدارس الطينية وبناء (409) مدرسة بدل للطينية وتحقيق دخل اعلى من العمل للفقراء في ضوء اولويات وحاجة سكان المحافظات...

- ✓ خصص مبلغ 87.5 مليار دينار الى المحافظات السبعة الأكثر فقراً (20٪ من مبلغ التخصيصات الكلي)
- ✓ خصص مبلغ 357.5 مليار الى الوزارات المعنية بالإستراتيجية (80٪من مبلغ التخصيصات الكلي)

جدول (2) : توزيع تخصيصات عام 2012 حسب المحصلات

المحصلة	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليار دينار)	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليون دولار)	نسبة الانجاز/ الاستراتيجية
دخل اعلى من العمل للفقراء	95.100	81.136	20%
تحسن المستوى الصحي	128.400	109.743	11%
نشر وتحسن تعليم الفقراء	140.000	119.658	28%
بيئة سكن افضل للفقراء	81.400	69.572	13%
المجموع الكلي لمحصلات الاستراتيجية	444.900	380.255	19%

ثالثاً : تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر عام 2013

وعلى الرغم من مواجهة مشاريع تخفيف الفقر عدة محددات كان اهمها وصول التخصيص متاخرا لجهات التنفيذ ومشاكل امنية واخرى ادارية .... اذ تم خفض التخصيص السنوي بنسبة 15٪ ليصبح 575 مليار دينار بدل مبلغ 605 مليار دينار لتنفيذ انشطة الاستراتيجية من الموازنة الاستثمارية لعام 2013..

بلغ نصيب المحافظات من هذه التخصيصات حوالي 53٪ في حين حازت اربع وزارات هي (العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة) على حوالي 47٪ من هذه التخصيصات .

انجز 7 مشاريع من خطة تخفيف الفقر لعام 2012 من مجموع (24) نشاطاً في عام 2013 بتخصيص قدره(28) مليار دينار في حين تم تدوير 17 مشروع بتخصيص (417) مليار دينار الى عام 2013 .... كما بدأ تنفيذ 24 نشاطاً من خطة تخفيف الفقر لعام 2013 وبتخصيص قدره (575) مليار دينار ... فضلا عن (85) مشروع في مجال (التشريعات والاجراءات القانونية، حملات التوعية ،التدريب ،برامج خاصة..الخ)، نفذ ضمن خطط الوزارات والمحافظات التنموية السنوية بتخصيص بلغ (739) مليار دينار ...

جدول (3) : توزيع تخصيصات عام 2013 حسب المحصلات

المحصلة	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليار دينار)	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليون دولار)	نسبة الانجاز/ الاستراتيجية
دخل اعلى من العمل للفقراء	182.720	156.170	%29
تحسن المستوى الصحي	189.150	161.666	%43
نشر وتحسن تعليم الفقراء	147.643	126.190	%58
بيئة سكن افضل للفقراء	179.500	153.418	%27
المجموع الكلي لمحصلات الاستراتيجية	699.013	597.444	%36

- تم تدوير (124) مليار دينار ضمن تخصيصات إستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2013

رابعاً : تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر عام 2014

على الرغم من الازمة المالية والعقبات الاقتصادية التي يمر بها البلد تم تخصيص مبلغ يربو على 252 مليار دينار في عام 2014 لتنفيذ مشاريع قائمة ومستمرة خلال عامي 2012- 2013 وقد سعت الادارة التنفيذية على متابعة تنفيذ المشاريع وحل ما يواجهها من محددات تحول دون الانجاز

تم توزيع نصف التخصيص المذكور الى وزارات كل من العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة في حين حصلت المحافظات عدا اقليم كردستان على النصف الثاني من التخصيص لتنفيذ مشاريع تحقق اهداف محصلات الدخل وتحسين الوضع الصحي وتحسين تعلم الفقراء فضلا عن توفير بيئة سكن مناسبة

جدول (4) :توزيع تخصيصات عام 2014 حسب المحصلات

المحصلة	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليار دينار)	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليون دولار)	نسبة الانجاز/ الاستراتيجية
دخل اعلى من العمل للفقراء	80.815	69.072	78%
تحسن المستوى الصحي	36.533	31.224	77%
نشر وتحسن تعليم الفقراء	10.967	9.373	72%
بيئة سكن افضل للفقراء	124.086	106.056	48%
المجموع الكلي لمحصلات الاستراتيجية	252.401	215.725	65%

خامساً : تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر عام 2015

في عام 2015 وبالرغم من استمرار تداعيات الازمة الاقتصادية التي مر بها البلد تم تخصيص 209 مليار دينار من الموازنة الاستثمارية لتنفيذ مشاريع قائمة ومستمرة منذ الاعوام 2012- 2015 انجزت ست مشاريع منها خلال عام 2015 ، تم توزيع نصف تخصيص عام 2015 الى وزارات وجهات معنية بتداعيات الفقر وزع النصف المتبقي على المحافظات (عدا اقليم كردستان) لتنفيذ مشاريع تحقق محصلات توفير دخل اعلى للفقراء ، تحسين الوضع الصحي ، تحسين تعليم الفقراء ، توفير بيئة سكن للفقراء .

حصلت وزارة العمل على 17٪ من التخصيص كونها الجهة ذات التماس المباشر مع الفقراء وحصلت كل من وزارتي الصحة والاعمار على 20٪ كما حصلت بقية المحافظات على نسبة 49٪ فضلاً عن ديوان الوقفين على نسبة 14٪ من التخصيص .

كما تم تخصيص (6) مليار دينار عراقي من الموازنة الجارية لتنفيذ مشاريع ذات طابع تشغيلي وزعت لإربع وزارات هـــي (التخطيط ، العمل ، الصحة ، التربية) .

نسبة الانجاز انخفضت بشكل نسبي عن انجاز عام 2014 بسبب تأخر حصول جهات التنفيذ على المستحقات المالية مما ادى الى توقف عدد كبير منها او تأخر تنفيذها ، كما موضح في الجدول التالي

جدول (5) : توزيع تخصيصات عام 2015 حسب المحصلات

المحصلة	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليار دينار)	التخصيص المالي للمحصلة / تخصيصات الاستراتيجية (مليون دولار)	نسبة الانجاز/ الاستراتيجية
دخل اعلى من العمل للفقراء	32.000	27.350	41%
تحسن المستوى الصحي	43.513	37.190	70%
نشر وتحسن تعليم الفقراء	10.627	9.082	72%
بيئة سكن افضل للفقراء	124.360	106.290	37%
حماية إجتماعية فعالة	4.900	4.188	97%
المجموع الكلي لمحصلات الاستراتيجية	215.400	184.102	59%

سادساً : تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر عام 2016

مع استمرار الازمة المالية التي يمر بها البلد خُصص مبلغ (117) مليار دينار من الموازنة الاستثمارية لعام 2016 اي مايعادل (100) مليون دولار وتم حصر المبلغ بتوزيع التخصيص وفق خطة لتشمل محافظات العراق كافة (عدا اقليم كردستان) ووزارات وجهات اخرى ذات صله بابعـــاد الفقر المختلفة وللمشاريع المستمرة من السنوات السابقة... تم توزيع المبلغ كما موضح في الشكل البياني التالي :

شكل (3) : تخصيصات استراتيجية التخفيف من الفقر من الموازنة الاستثمارية لعام 2016/ مليار دينار

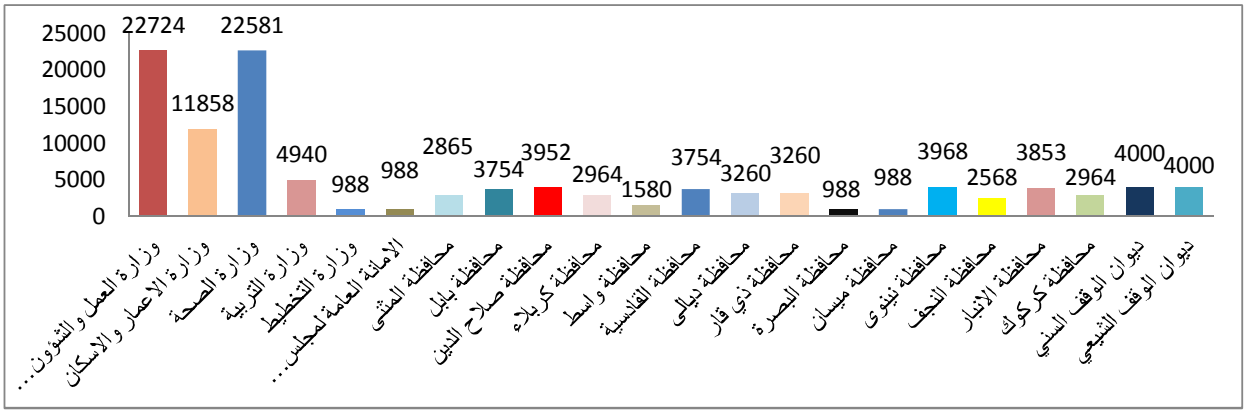

تنفيذ محصلات استراتيجية التخفيف من الفقر

اعدت استراتيجية التخفيف من الفقر وفق متطلبات الفترة التي نفذت خلالها وقبل البدء بمرحلة جديدة كان لابد من تسليط الضوء على مدى فاعلية الوثيقة السابقة ... نقاط القوة ... نقاط الضعف ...بهدف استخلاص الدروس لتفعيل نقاط القوة واتخاذ التدابير اللازمة لتجاوز الضعف...

ومن هنا وبمنتهى الشفافية دأبت الادارة التنفيذية للاستراتيجية على شمول مفاصل الاستراتيجية كافة والمشاريع والبرامج التي انبثقت عنها بنظرة فاحصة وخرجت بهذا العرض للمضي قدما وفق مناهج الجودة والتحسين المستمر الدولية .

وسنلجأ في تقريرنا هذا الى المرور على كل محصلة من محصلات الاستراتيجية وتسليط الضوء على انشطتها ومؤشراتها وتحديد ما غاب عن الذكر في الوثيقة السابقة وما تتطلبه تداعيات المرحلة الراهنة

كما سنلجأ الى استعراض ما تم تنفيذه وما كان بعيدا عن الواقع وما لم نستطع تحقيقه لاسباب محددة...املين الخروج بسبل تخولنا بناء استراتيجية اقوى ترتكز على تجارب فاعلة ...

المحصلة الاولى: دخل اعلى من العمل للفقراء

تمتاز هذه المحصلة بخصوصية فهي تتعامل مع البعد المادي للفقر والذي يعد من الابعاد المهمة ذات التاثير المباشر على ابعاد الفقر الاخرى....ضمت هذه المحصلة بين ثناياها(33) مشروع بوب اغلبها ضمن خطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السنوية ...

اولاً : الانشطة التي نفذت ضمن تخصيصات الستراتيجية للسنوات 2012- 2015

- تم تنفيذ نشاط صندوق دعم القروض الصغيرة للفقراء والذي حقق نسبة انجاز بلغت (78٪) لغاية عام 2016 من خلال شمول(10187) مستفيد من المستهدف البالغ (20877) مستفيد وخصصت مبلغ (271) مليار دينار اي (231.623) مليون دولار خلال الاعوام 2012- 2016 بمصروف تراكمي (79) مليار دينار اي (67.521) مليون دولار

تبنت ستراتيجية التخفيف من الفقر بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مشروعا اخر يرمي الى تدريب المقترضين وفق رؤية تكاملية مع مشروع القروض لخلق المعرفة اللازمة للعمل المنفذ بعد استلام القرض وقد تم تخصيص (56) مليار دينار للاعوام 2012- 2016 ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية لتنفيذ(18) ورشة انجزت (5) ورش منها وتعذر انجاز الاخرى بسبب تأخر اجراءات الشراء والتعاقد .

- تنفيذ نشاط توفير وادامة البنى التحتية الداعمة للانتاج والتسويق المتمثل بتبليط طرق زراعية في المناطق الريفية في محافظات (صلاح الدين , ديالى ,نينوى) بلغ طولها الاجمالي (65)كم ... نفذ ه منها 55كم .

ثانياً: الانشطة التي تنفذها الوزارات والمحافظات ضمن خططها السنوية :

الانشطة التي تنفذها الوزارات والمحافظات من خططها التنموية لتحسين دخل الفقراء حسب بنود الوثقية الوطنية للتخفيف من الفقر (16) نشاط نفذت منها الوزارات والمحافظات (14) نشاط تنوعت هذه الانشطة ما بين تشريع قوانين للمزارعين الفقراء وحملات تفتيشية لمراقبة حسن تطبيق قانون العمل والشؤون الاجتماعية الجديد وحملات متنوعة لإرباب العمل لضمان حقوق العاملين وما يتناسب من تحديد الحد الادنى لإجورهم وانشطة آخرى مختلفة تهدف في مجملها تمكين الفقراء وتحسين وضعهم المعاشي

- في حين تعذر تنفيذ الانشطة الاتية ..

1.5.1 المشاركة في برامج توليد الدخل للفقراء التي تساهم بها الجهات المانحة (الجهة المنفذة امانة مجلس الوزراء).

2.5.1 تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات ومنح التخصيصات التشجيعية للمنظمات ذات البرامج الموجهة للفقراء (الجهة المنفذة امانة مجلس الوزراء ، دائرة المنظمات الغير حكومية) .

مؤشرات الاثر الخاصة بمراقبة وتنفيذ المحصلة الاولى

افرزت نتائج المسوح التي اجراها الجهاز المركزي للاحصاء عددا من المؤشرات التي توضح دور مشاريع تخفيف الفقر من الخطط التنموية والاستثمارية وانعكاسها على الواقع العراقي خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية وفق منهج الاثر وبالاستناد الى مخرجات مسوح الجهاز المركزي للاحصاء وبالاستناد الى ما ورد في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر نستقريء الاتي :

- انخفضت نسبة الفقر من 23٪ وفق نتائج قياس الفقر لعام 2007 الى 19٪ وفق نتائج قياس الفقر لعام 2012 واشارت تقديرات النصف الاول لعام 2014 التي احتسبت بدعم فني من قبل خبراء البنك الدولي ان نسبة الفقر انخفضت الى 15٪ ثم عادت وارتفعت لتصل الى 22.5٪ في النصف الثاني من عام عام 2014 بسبب ازمتي انخفاض اسعار النفط وارهاب داعش .

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي السنوي من (3755) الف دينار في عام 2007 الـــــى (7364.2) الف دينار في عام 2012 فيما انخفض تدريجيا خلال عامي 2014_2015 ليصل حسب التقديرات الاولية الى (5190.8) دينار علما ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي لم ينعكس بنفس المستوى على متوسط دخل الفرد من مجموع الدخل السنوي الذي يحصل عليه.

المحصلة الثانية : تحسن المستوى الصحي للفقراء

نظرا لاهمية وتماس هذه المحصلة مع حياة الفقراء فقد اولتها الجهات القائمة على الاستراتيجية اهتماما خاصا من خلال رفدها بتخصيصات وشمولها بالمتابعة والدعم بشكل مستمر ..وفي هذا السياق تم تبني 14 نشاط وهي مجموع انشطة هذه المحصلة التي وردت في الوثيقة.

اولاً : الانشطة التي نفذت ضمن تخصيصات الستراتيجية للسنوات 2012- 2015

- تدريب مرشدات صحيات عدد(9630) مرشدة من خلال (698) دورة ،اختصت الدورات ببناء القدرات في (الرعاية الصحية الاولية ، الرعاية المتكاملة لصحة الاطفال ، الرقابة الصحية ، الولادة الامنة وخفض وفيات الامهات ، الرش الوبائي ، التضبيب "السيطرة على الامراض الانتقالية").
- مشروع تجهيز اجهزة مختبرية و تجهيز اجهزة متعددة الاغراض لمراكز الرعاية الصحية الاولية الذي شمل 15 محافظة تضمنت هذه الاجهزة (فحص الاغذية وتلوث الدم وفحص الرئة واجهزة معالجة الشبكية واشعة ومحارير الكترونية وثلاجات لحفظ اللقاح ومراقب انجماد وحامل اللقاح وصندوق حفظ اللقاح وناظور وسونار متنقل مع مجس لحديثي الولادة ، واجهزة اسنان و C.SCAN واجهزة الصدمة الكهربائية واجهزة تخطيط القلب واجهزة الفحص الجزئي الحديث لعصيات التدرن)
- بناء (28) وحدة تدرن في جميع المحافظات ، تم افتتاح مركزين منها في محافظة المثنى والعمل يجري في مراحله النهائية في المراكز المتبقية فضلاً عن شراء وتجهيز عيادة متنقلة تخص امراض التدرن في محافظة ديالى.
- بناء مراكز رعاية صحية عدد (22) مركز في محافظتي (صلاح الدين ، ديالى) انجزت بالكامل.
- انجاز مشروع تجهيز سيارات حوضية عدد 19 سيارة لتوفيرالماء الصالح للشرب للنازحين

الصورة توضح بناية مركز التدرن

- انشاء وحدات تحلية مياه عدد 4 وحدات سعة 25م3 في محافظة النجف .
- تنفيذ برنامج للتحصين لتلقيح الاطفال من مرض شلل الاطفال ومرض الحصبة، وساهمت الستراتيجية بمبلغ (1.5) مليار دينار لتغطية المناطق الفقيرة ومجمعات النازحين

ثانياً : الانشطة التي تنفذها الوزارات والمحافظات ضمن خططها السنوية :

شملت تنفيذ (11) نشاطاً اهمها حملات توعية بالوسائل المرئية والسمعية للامراض الانتقالية ،تقوية الرصد الوبائي للامراض الانتقالية والاصابات بالامراض المشمولة بالتحصين ، تنفيذ الحملات التلقيحية فضلاً عن القيام بحملات توعية لبرنامج الصحة الانجابية ، بناء مراكز رعاية صحية اولية مجهزة عدد(50) مركز ، ونشاط استمرار حصول الفقراء على مفردات الحصة التموينية مع الاشارة ان الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة تشمل جميع المواطنين في حين تركز الستراتيجية على الفئات الفقيرة .

علمـــاً واجهنا تحديات في إدارة انشطة هذهِ المحصلة مع وزارة الصحة ...

تغير المسؤولين عن دائرة الرعاية الصحية الاولية وتغيير نقطة ارتكاز الوزارة ولاكثر من خمس مرات حال دون تقديم مواقف دورية رصينة عن تنفيذ مشاريع تخفيف الفقر المبوبة على خطتهم السنوية

- الضعف في ادارة تخصيصات تخفيف الفقر والموارد المخصصة لوزارة الصحة ادى الى منح الصلاحيات الخاصة بالتنفيذ الى مدراء الصحة في المحافظات.
- تغيير اولويات وزارة الصحة مع تغير القائمين على إدارة الصحة العامة .

مؤشرات الاثر الخاصة بمراقبة وتنفيذ المحصلة الثانية

وبالرجوع الى مؤشرات الاثر لهذه المحصلة على الفقراء نجد الاتي...

- العمر المتوقع عند الولادة كان (59) سنة في عام 2007 ، ارتفع الى (69.5) في عام 2016 ...
- استقر معدل الوفيات الخام (5.4) لكل الف من السكان من عام 2006 ولغاية 2016..
- انخفض معدل وفيات الامهات بسبب الحمل والولادة من (84) حالة وفاة لكل 100 الف في عام 2006 الى (35.3) حالة وفاة لكل 100 الف في عام 2013...
- انخفض معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة من (41) حالة وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2007 الى (37.5) حالة وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2016
- ارتفعت نسبة الاطفال الذين يعانون من نقص في الوزن بعمر اقل من 5 سنوات من (7.6٪) حسب MICS3 في عام 2006 الى نسبة (8.5٪) حسب MICS4 في عام 2011
- ارتفعت نسبة الاطفال الذين يعانون من التقزم بعمر اقل من 5 سنوات من (21.4٪) حسب MICS3 في عام 2006 الى نسبة (22.6٪) حسب MICS4 في عام 2011
- ارتفعت نسبة الاطفال الذين يعانون من الهزال للفئة نفسها من (4.8٪) حسب MICS3 في عام 2006 الى نسبة (8.5٪) حسب MICS4 في عام 2011
- ارتفعت نسبة التغطية بالتحصين لجميع اللقاحات من (53.5٪) حسب MICS3 في عام 2006 الى نسبة نسبة (61.5٪) حسب MICS4 في عام 2011
- انخفضت نسبة التغطية بخدمات رعاية الحوامل من (76.2٪) حسب MICS3 في عام 2006 الى نسبة (64.9٪) حسب MICS4 في عام 2011

المحصلة الثالثة: نشر وتحسن تعليم الفقراء

للوصول الى نشر وتحسين تعليم الفقراء في ضوء مبادئ الاستراتيجية الرامية الى تمكين الاطفال الفقراء ذكورا واناثا من اكمال دراستهم ضمن خطة تزامنت وتوازت مع خطة الاهداف الانمائية للالفية بإعتبار بعد التعليم من الابعاد الاساسية للفقر ضمت الوثيقة الوطنية لإستراتيجية التخفيف من الفقر (21) نشاطاً ..

اولاً : الانشطة التي نفذت ضمن تخصيصات الستراتيجية للسنوات 2012- 2015

الصورة توضح مدارسة في محافظة النجف

تبنت الإدارة التنفيذية تنفيذ نشاط (وضع برنامج مساندة ودعم الحكومات المحلية لانشاء وتاهيل المدارس خاصة المتوسطة والاعدادية) ، ولغرض القضاء على المدارس الطينية في العراق اعطيت اولوية لمشروع انشاء مدارس بديلة للطينية في (12) محافظة عدا (3) محافظات (الانبار ، كربلاء ، النجف) الذي نفذته وزارة التربية والبالغ عددها (409) انجز (144) مدرسة منها في حين ماتزال(265) مدرسة قيد التنفيذ وبلغت نسبة الانجاز الكلي للمشروع(71٪) ، كما تبنت (4) محافظات هي (الديوانية ، كربلاء ، النجف) تنفيذ(30) مدرسة ابتدائية انجزت مدرسة واحدة في محافظة النجف وتم افتتاحها من قبل الادارة التنفيذية .

جدول(6) : التالي يوضح عدد المدارس ونسب انجازها في المحافظات

ت	الموقع	عدد المدارس لكل قطاع	نسبة الانجاز	الملاحظات
-1	نينوى	بناء تقليدي عدد (19) مدرسة	٪47	- تم انجاز 5 مدارس من المجموع الكلي قبل احداث حزيران 2014 التي تسببت بتوقف المشروع
		بناء جاهز عدد (7) مدارس	٪54	
-2	كركوك	بناء تقليدي عدد (13) مدرسة	٪19	- تم انجاز 3 مدارس من المجموع الكلي
		بناء جاهز عدد (12) مدارسة	٪62	- المشروع متلكئ
-3	ديالى	بناء تقليدي عدد (5) مدرسة	٪77	- تم انجاز 4 مدارس من المجموع الكلي
		بناء جاهز عدد (6) مدارسة	٪31	- المشروع متلكئ
-4	بغداد	بناء عدد (12) مدرسة/ كرخ1	٪100	- انجز المشروع/ عدد المدارس المنجزة 19 مدرسة
		بناء عدد (6) مدارسة / كرخ 2	٪95	
		بناء (1) مدرسة/ كرخ 3	٪100	
-5	بابل	بناء (10) مدرسة	٪100	- انجز المشروع/ عدد المدارس المنجزة10 مدرسة
-6	واسط	بناء جاهز عدد (26) مدارسة	٪100	- انجز المشروع/ عدد المدارس المنجزة 26 مدرسة
	النجف	بناء 4 مدارس	٪74	- انجزت مدرسة واحدة ضمن خطة المحافظة
	كربلاء	بناء مدرسة عدد 1	٪0	- ضمن خطة المحافظة
-7	صلاح الدين	بناء تقليدي عدد (18) مدرسة	٪51	- توقف المشروع بسبب الوضع الامني
		بناء جاهز عدد (37) مدارسة	٪55	
-8	القادسية	بناء (45) مدرسة	٪97	- المشروع منجز/عدد المدارس المنجزة (45) مدرسة
-9	المثنى	بناء (15) مدرسة	٪68	- المشروع متلكئ/عدد المدارس المنجزة (6) مدرسة
-10	ذي قار	بناء (106) مدرسة	٪54	- المشروع متلكئ/عدد المدارس المنجزة (11) مدرسة
-11	ميسان	بناء (4) مدارس	٪36	- المشروع متلكئ
-12	البصرة	بناء (1) مدرسة	٪100	- انجز المشروع/ عدد المدارس المنجزة1مدرسة
	المجموع	348		- المجموع الكلي ضمنها مدارس تنفذها الحكومات المحلية

◆ تم الغاء (91) مدارس بسبب تلكؤ جهات التنفيذ

ثانياً : الانشطة التي تنفذها الوزارات والمحافظات ضمن خططها السنوية :

شملت المحصلة (21) نشاطاً نفذت الوزارات والمحافظات (19) نشاط وهي تفعيل العلاقات مع مجالس الاباء والمعلمين ،سن قانون محو الامية ، انشاء قاعدة معلومات في توزيع المناطق الفقيرة تربوية من خلال برنامج EMIS، تطوير نظام المتسربين ضمن فئة التعليم الالزامي التي بلغت (1.7) في عام 2015 .. في حين تعذر تنفيذ الانشطة التالية ..

7.1.3 مناصرة لتعديل المادة الدستورية لمد الزامية التعليم (جهة التنفيذ وزارة التربية) /بينت وزارة التربية ان هذا النشاط يقع ضمن صلاحيات وزير التربية ولا يتطلب تعديل المادة الدستورية في الوقت الراهن .

3.2.3 تحقيق موائمة بين الحجم المطلوب للبناء وعدد المشمولين بالتعليم للمنطقة الجغرافية (الطاقات الاستيعابية للمدارس).. (جهة التنفيذ وزارة التربية)

مؤشرات الاثر الخاصة بمراقبة وتنفيذ المحصلة الثالثة

وعلى الرغم من المعوقات التي اشرنا لها الا ان تنفيذ مشاريع ضمن هذه المحصلة سواء ضمن خطة تخفيف الفقر من الموازنة الاستثمارية او ضمن الخطط التنموية انعكس على الواقع التربوي العراقي بالشكل الاتي :

- بلغ معدل الالتحاق الصافي بالدراسة الابتدائية (80٪) في عام 2007 لعمر (6- 11)سنة ...وارتفع هذا المعدل الى (87.7٪) في عام 2012.. كما بلغ (95٪) في العام الدراسي 2014- 2015
- ارتفع معدل الالتحاق الصافي في الدراسة المتوسطة من (36.7٪) في عام 2007الى (41.8٪) في عام 2012 كما ارتفع الى (48٪) في العام الدراسي 2014- 2015
- بلغ نسبة الامية لعمر (10) سنوات فاكثر (19.1٪) في عام 2007 ... والتي انخفضت الى نسبة (18.1٪) للفئة ذاتها في عام 2013...وما زالت نسبة الامية بمعدلاتها السابقة .
- نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الاساس للفئة (6- 14) سنة بلغت (12.8٪) في عام 2012... في حين لا تتوفر هذه النسبة في عام 2007 لعدم تضمين استمارة المسح هذا المؤشر
- بلغ اعداد خريجي المدارس المهنية (300862) خريج في عام 2013 مسجلة ارتفاعا عن عام 2007 والذي كان (234956) خريج .
- نسبة التسرب للمدارس الابتدائية للعام الدراسي 2014 بلغت (1.8٪) مسجلة انخفاض عن عام 2013 البالغ (1.9٪)
- نسبة التسرب في المدارس الثانوية للاعوام 2013- 2014 سجلت نفس النسبة والبالغة (2.3٪) .
- انخفض عدد الطلاب الذين تركوا مقاعد الدراسة من (123053) في عام 2010 الى (101043) في عام 2014...

المحصلة الرابعة: بيئة سكن افضل للفقراء

يعاني الفقراء من مشكلات البيئة التي يعيشون فيها بسبب تدني نوعية السكن والاكتظاظ والتلوث وعدم ملائمة البنى التحتية حيث يعكس سوء السكن الحرمان الذي يعانيه الفقراء ويساهم في تعميقه في هذه المحصلة

تبنت الوزارات والمحافظات مشاريع لبناء مجمعات سكنية اقتصادية للفقراء ومشاريع تخص تحسين بيئة السكن تشمل هذه المحصلة (14) نشاط نفذت الإدارة التنفيذية (6) أنشطة منها ولم ينفذ الجزء المتبقي منها بسبب ان تنفيذ هذه الانشطة مرتبط بتنفيذ المجمعات السكنية او يكون بشكل متكامل مع بناء المجمعات السكنية .

اولاً : الانشطة التي نفذت ضمن تخصيصات الستراتيجية للسنوات 2012- 2015

- تنفيذ 22 مجمع سكني بواقع (7498) وحدة سكنية في محافظات كركوك وبابل وواسط والمثنى والديوانية والانبار وصلاح الدين والوقف الشيعي انجز منها (584) وحدة سكنية في محافظتي (كركوك ، واسط) وحوالي (844) تزيد نسبة انجازها عن 50٪ توقفت بسبب الازمة الاقتصادية.
- انشاء (697) دكان ضمن مشروع انشاء اسواق شعبية في محافظتي صلاح الدين والديوانية... انجزت بالكامل وسيتم توزيعها من خلال استمارة مفاضلة اعدتها الإدارة التنفيذية وصادق عليها مجلس الوزراء وسيتم استيفاء الكلف بشروط ميسرة (يتحمل المستفيد 50٪ من الكلفة الكلية وتسدد على شكل اقساط على مدى 15- 20 عامـــاً).
- تنفيذ مشاريع للبنى التحتية وتبليط وانارة طرق المؤدية الى الاحياء الفقيرة حيث انجز مشروع توفير البنى التحتية لمجمع دور إقتصادية بعدد1000 دار تم تنفيذه ضمن خطة تنمية الاقاليم كما انجز طريق في محافظة بغداد /ناحية زهور بطول (4590) متر .
- علما ان تنفيذ المشاريع الخاصة بالسكن واجه عددا من التحديات هي:

1. صعوبة تخصيص الاراضي للمشاريع والذي اخر انجاز عدد كبير منها
2. عدم وجود دراسات جدوى رصينة و نماذج قياسية للدور الاقتصادية للفقراء معتمدة من الجهات المعنية ادى الى خضوع مواصفات تلك الدور الى ميول ورغبات الجهات المنفذة والتي احالت مشاريعها بنظم انشائية ذات كلف عالية ولا تلائم البيئة الاجتماعية لسكان القرى والمناطق الفقيرة
3. محددات في آليات واجراءات الاعلان والاحالة فضلا عن عدم كفاءة القائمين عليها في المحافظات

جدول (7) : يوضح عدد الوحدات السكنية المنجزة وقيد الانجاز

تـ	الجهة		عدد الدور	نسبة الانجاز الفعلي	الملاحظات
1	وزارة الاعمار والاسكان	محافظة الديوانية/الجبسة	144	%38.8	توقف المشروع بسبب الازمة المالية
		محافظة الديوانية/السنية	65	%7.6	توقف المشروع بسبب الازمة المالية
		محافظة الديوانية/الشنافية	331	-	تمت الاحالة وتوقفت الاجراءات بسبب الازمة المالية
		محافظة ذي قار /عكيكة	260	%6	توقف المشروع بسبب الازمة المالية
		محافظة بابل / الشوملي	240	-	تم تأجيل توقيع العقد بسبب الازمة المالية
		محافظة المثنى / طحربة	112	%9	توقف المشروع بسبب الازمة المالية
		محافظة صلاح الدين/ يثرب	237	-	- توقف المشروع بسبب الوضع الامني والازمة المالية
2	محافظة نينوى		500	-	توقفت اجراءات تنفيذ المشروع بعد احداث حزيران 2014
3	محافظة كركوك		300	%95	المشروع في مراحلة النهائية
4	محافظة ديالى		105	-	توقفت الاجراءات بسبب وجود تجاز على موقع العمل
5	محافظة الانبار		365	%77	توقف المشروع بسبب الوضع الامني
			212	%18	المشروع مستمر
6	محافظة بابل		108	%35	توقف الشروع بسبب الازمة المالية
7	محافظة واسط		284	%100	منجز
			591	0	المشروع متلكىء مشاكل في الاجراءات التعاقدية
8	محافظة صلاح الدين		438	%18	توقف المشروع بسبب الظروف الامنية
9	محافظة الديوانية		409	%50	توقف المشروع بسبب الازمة المالية
10	محافظة المثنى		1000	%60	-تم احالة مجمعين في قضاء السلمان وناحية البصية -لم توفق المحافظة في احالة باقي الوحدات الادارية
11	محافظة ذي قار		356	%13	توقف المشروع بسبب الازمة المالية
12	محافظة ميسان		625	-	تلكئت المحافظة في احالة الشروع
13	محافظة البصرة		500	-	تلكئت المحافظة في احالة الشروع
14	ديوان الوقف الشيعي		316	-	توقفت الاجراءات بسبب توصيات لجنة الامر الديواني رقم (31) لسنة 2015 لسنة 2015 بايقاف اجراءات الاحالة والتعاقد
	مجموع الوحدات		7498		

ثانياً : الانشطة التي تنفذها الوزارات والمحافظات ضمن خططها السنوية :

تم تنفيذ (9) انشطة من انشطة هذه المحصلة شملت الانشطة تنفيذ انشاء مجمعات سكنية بمواصفات اقتصادية في المحافظات مع تنفيذ مشاريع البنى التحتية (ماء ،مجاري ،كهرباء) و تبليط وانارة الطرق المؤدية للإحياء الفقيرة وبناء الدكاكين والنوادي الرياضية والمتنزهات في المناطق الفقيرة فضلاً عن تنفيذ برامج خدمية تشمل التخلص من النفايات في عموم المحافظات .

❖ تعذر تنفيذ الانشطة التالية:

3.1.4 وضع وتنفيذ آليات لإشراك الفقراء في اختيار نوع المساكن التي تناسبهم (جهات التنفيذ امانة مجلس الوزراء ، وزارة الاعمار والاسكان)

5.1.4 تشجيع إدارات الاوقاف وصناديق الضمان الاجتماعي والقاصرين على المشاركة في تمويل مشاريع اسكان واطئ الكلفة (جهة التنفيذ امانة مجلس الوزراء)

1.2.4 اتخاذ اجراءات تشجع مشاركة القطاع الخاص لبناء وحدات سكنية في المناطق الفقيرة (جهات التنفيذ امانة مجلس الوزراء)

2.3.4 توفير خدمات النقل العام (جهات التنفيذ وزارة الاسكان والاعمار، وزارة النقل ، امانة بغداد)

7.3.4 توفير خدمات الصيانة للمنشأت المحيطة بالسكن (جهات التنفيذ وزارة البلديات والاشغال العامة ، امانة بغداد)

تبليط شوارع ناحية الزهور/ محافظة بغداد

مؤشرات الاثر الخاصة بمراقبة وتنفيذ المحصلة الرابعة

في مراقبة تنفيذ هذه المحصلة سنلجأ الى استعراض مؤشرات الاثر الخاصة بها لتحديد مدى تأثير مشاريع الاستراتيجية ضمن خطة التنمية والخطة الاستثمارية على تغيير واقع الفقراء ....

- بلغت نسبة الفقراء الذين يسكنون منازل ذات جدران طينية (15.3٪) في عام 2012 بعد ان كانت نسبتها (16.8٪) في عام 2007...
- بلغت نسبة الفقراء الذين يسكنون في مساكن على طرق ترابية في الحضر (66٪) في عام 2007 وانخفضت الى (52.3٪)في عام 2012
- انخفضت نسبة الفقراء الذين يسكنون مساكن على طرق ترابية في الريف من (90٪) في عام 2007 الى (86٪) في عام 2012...
- ارتفعت نسبة الفقراء الذين يسكنون مساكن موصولة بشبكة اسالة ماء عامة من (67٪) في عام 2007 الى (70٪) في عام 2012....
- ارتفعت نسبة الفقراء الذين يقطنون مساكن مرتبطة بشبكة صرف صحي عمومية او حوض تعفين في الحضر من(79٪) في عام 2007الى (81.1 ٪) في عام2012،كما انخفضت النسبة اعلاه في الريف من (51٪) في عام 2007 الى (48.1٪) في عام 2012...
- انخفضت نسبة الاكتظاظ من (25٪) من السكان في عام 2007 حسب معيار عدد الافراد لكل غرفة الى (21.7٪) في عام 2012...

الصورة توضح وحدات سكنية في محافظة كركوك

المحصلة الخامسة : حماية اجتماعية فعالة للفقراء

شملت هذه المحصلة (13) نشاط اختصت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ اغلب انشطة هذه المحصلة كونها الجهة المعنية بهذا الموضوع ... اذ تولت هذه الوزارة تنفيذ 6 انشطة في حين تولت وزارة التخطيط تنفيذ 3 انشطة كان احدها نظام رصد وتقويم واصلاح نظام البطاقة التموينية الذي له اهمية خاصة في حياة الفقراء في حين بقي 4 انشطة غير منفذة وهي:

7.1.5 الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في استهداف الفقراء وتقييم نظام الشبكة (جهة التنفيذ وزارة العمل والشؤون الإجتماعية)

9.1.5 وضع آلية لشمول المهجرين بنظام شبكة الحماية الاجتماعية /اغلقت وزارة العمل هذا الملف خلال الفترة السابقة والذي يتطلب اعادة النظر به في ظل الاوضاع الحالية (جهة التنفيذ وزارة العمل والشؤون الإجتماعية)

10.1.5 وضع آلية لشمول المتسولين بنظام شبكة الحماية الاجتماعية/حاولت الوزارة تنفيذه لكن رفض المتسولون الشمول بنظام الشبكة مقابل ترك العمل واحيل الملف الى وزارة الداخلية (جهة التنفيذ وزارة العمل والشؤون الإجتماعية)

1.3.5 تحويل المبالغ المتحققة عن حجب البطاقة التموينية الى شبكة الحماية الاجتماعية / لم ينفذ النشاط بسبب محدودية حجم المبالغ الحالية الناجم عن تنفيذ جزئي للنشاط (جهة التنفيذ وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ، وزارة المالية) .

مؤشرات الاثر الخاصة بمراقبة وتنفيذ المحصلة الخامسة

بلغ عدد العوائل المستفيدة من نظام شبكة الحماية الاجتماعية حوالي 900000 عائلة وبما يعادل 6 ملايين شخص تقريبا وهو العدد التقريبي للفقراء في العراق في عام 2007.. لكن ضعف استهداف الفقراء يعد التحدي الاكبر الذي يواجه تحقيق اهداف هذا البرنامج

المحصلة السادسة : تفاوت اقل بين النساء والرجال الفقراء

تعني هذ المحصلة بتوفير الحماية للنساء الفقيرات من التمييز النوعي وخاصة في ظل المجتمع الذكوري الساري في الريف العراقي بالدرجة الاساس وعلى الرغم من ايلاء الادارة التنفيذية للاستراتيجية الاهمية خاصة للمرأة الا ان عدد الانشطة المتبناة في هذ المحصلة لم يتجاوز 4 انشطة من اصل 11 نشاط وقد انجزت وزارة المرأة عدداً من الانشطة للنهوض بواقع المرأة الريفية بتنفيذ عدد من البرامج اهمها:

- اقامة دورات في المحافظات (بغداد ، كربلاء ،بابل، المثنى ، واسط)
- مدة الدورة 24 يوماً
- كل دورة تضم 35 متدربة
- 140 متدربة لكل محافظة والمجموع الكلي 630 متدربة
- شملت الدورات (الخياطة ، الارشاد الزراعي ، التوعية الصحية ، الثقافة الاسرية)

كما تم تنفيذ نشاط (2.1.6) اعطاء الاولية في انشاء مدارس البنات الابتدائية والثانوية في الاحياء الفقيرة من خلال انشاء (1513) مدارس ابتدائية وثانوية للبنات عامي 2013- 2014 (جهة التنفيذ وزارة التربية ، الادارات المحلية) .

في حين تعذر تنفيذ الانشطة التالية :

1.1.6 عقد ندوات توعية (واحدة على الاقل) قبل بدء السنة الدراسية في المناطق الفقيرة لنشر ثقافة الالتحاق بالتعليم والحث على الزامية التعليم الابتدائي والحث على تعميم التعليم للبنات (جهة التنفيذ وزارة التربية والادارات المحلية)

3.1.6 تفعيل نظام رصد وتقويم معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وتشخيص التقدم المحرز (جهة التنفيذ وزارة التربية)

4.1.6 توفير التسهيلات اللوجستية (وسائط النقل وغيرها)لتيسير وصول البنات الى المدارس (جهة التنفيذ وزارة التربية ووزارة النقل والمجالس المحلية)

1.2.6 تنفيذ برامج توعية (واحد على الاقل) قبل بدء السنة الدراسية في المناطق الفقيرة من اجل نشر ثقافة الالتحاق بالمدارس والحث على الزامية التعليم الابتدائي والتعليم العام للبنات(جهة التنفيذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)

1.3.6 انشاء صندوق ضمان اجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم (جهة التنفيذ مجلس الوزراء ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية)

2.3.6 وضع نظام متابعة ومراقبة فعال لتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي بما يؤمن حقوق المرأة العاملة (جهة التنفيذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)

4.3.6 اعداد برامج مناصرة للمرأة في ضمان حقوقها والتعرف عليها(جهة التنفيذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)

مؤشرات الاثر الخاصة بمراقبة وتنفيذ المحصلة السادسة

وعند استعراض مؤشرات الاثر الخاصة بهذه المحصلة نجد الاتـــي :

- كانت نسبة النساء النشطات اقتصاديا بعمر 15 سنة فاكثر (12.8٪) لسنة 2007 وارتفعت الى (13.5٪) في عام 2012 ...
- بلغت نسبة البنات الفقيرات الملتحقات بالدراسة الابتدائية من عمر (6- 11) سنة (75٪) في عام 2012 مسجلة ارتفاعا عن نسبتها عام 2007 والبالغة للفئة ذاتها (70٪)
- نسبة البنات الفقيرات الملتحقات بالدراسة المتوسطة بعمر (12- 14) سنة بلغت (13.1٪) لسنة 2012 مسجلة ارتفاعا عن نسبتها في عام 2007 التي بلغت (7.1٪)
- نسبة البنات الفقيرات الملتحقات بالدراسة الثانوية بعمر (15- 18)سنة (5.8٪) لسنة 2012 مسجلة انخافضا عن نسبتها في عام 2007البالغة(6.4٪)
- بلغت نسبة الاولاد الى البنات (1.3٪) في المرحلة الابتدائية و(1.5٪) في المرحلة المتوسطة و(1.3٪) في المرحلة الثانوية في عام 2012 محققة انخفاضا عن نسبها في عام 2007 للمرحلتين الابتدائية والثانوية والبالغة(1.2٪) للمرحلة الابتدائية و(1.4٪) للمرحلة المتوسطة و(1.3٪) للمرحلة الاعدادية سنة 2007

تشريعات وقوانين واجراءات تحقق هدف الاستراتيجية

تتطلب برامج الاصلاح الشامل والسياسات الهادفة للتنمية وتخفيف الفقر اصدار تشريعات وقوانين تسهم في دعم برامج وانشطة تخفيف الفقر وتضع خارطة الطريق لتنفيذ ناجح وسليم وتهيئ السبيل لوضع نظام قابل للمسائلة في ظل محددات وضوابط تلك القوانين، الامر الذي تنبهت له الجهات القائمة على الاستراتيجية واولته عناية فائقة، وسخرت الجهود الحثيثة لمتابعة تلك القوانين واقرارها ...وبالتأكيد على اهميتها في دعم منهج الاستراتيجية ...فقد تم تنفيذ وانجاز (8) قوانين او ضوابط واجراءات من اصل (11) تم تبنيها في وثيقة استراتيجية التخفيف من الفقر، وفيما يلي استعراضا لموقف تنفيذ تلك القوانين:

مشروع قانون الحماية الاجتماعية رقم 11لسنة 2014

تم اقرار مشروع قانون الحماية الاجتماعية والذي يضمن حقوق الافراد الذين هم دون خط الفقر من الفئات الهشة والضعيفة ... يعد هذا القانون من القوانين الرصينة لاعتماد المساهمين في صياغته وبدعم من المنظمات الدولية والبنك الدولي على تجارب فضلى دولية في الشمول وآليات التنفيذ ومصادر التمويل ، نُشر القانون في جريدة الوقائع العراقية، وسيُطبق بما يضمن الاستهداف للشرائح الفقيرة والهشة ،وتطبيق نظام التحويلات النقدية المشروط .

- واهم ماميز هذا القانون هو ربط شمول المستفيدين بخط الفقر اي كل شخص يقل دخله عن خط الفقر.
- وضع آليات لإستهداف الفقراء جغرافياً الذي يعتمد بشكل اساسي على خارطة الفقر كمرحلة اولى في الوصول الى الفقراء،وفي المرحلة الثانية يتم تحقيق زيارات ميدانية من قبل باحثين اجتماعيين للمستهدفين بالإعتماد على الخارطة للتحقق بشكل امثل على وضعهم المعيشي بعد ملء استمارة معايير الشمول لإختيار الأفقر منهم باستخدام اختبار الاسر المعيشية البديلة (PMT) الذي بموجبها تحدد اهلية الأسرة او الفرد المشمول.
- تم تعديل سقف الاعانة الذي ارتبط الحد الادنى فيه بخط الفقر البالغ 105الف دينار ليصل الى 420الف دينار كحد اعلى وكما موضح في جدول سقف الاعانة

الجدول (8) : يوضح مبلغ الاعانة للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية

حجم الاسرة	1	2	3	4
مبلغ الاعانة الشهري	105 الف دينار	210 الف دينار	315 الف دينار	420 الف دينار

قانون محو الامية الإلزامي

سن قانون محو الامية رقم 23لسنة 2011والتعليمات لتسهيل تنفيذه سنة 2012ويعد انجازا وطنيا هاما لعلاج مشكلة الامية في العراق وفي هذا السياق وبعد تشكيل هيئة لمحو الامية التي باشرت بمهامها في جميع انحاء العراق واجه التنفيذ محددات مالية تخص تغطية تكاليف التدريسيين والمنح المقدمة للدارسين وغيرها من المعوقات التي استدعت حلول من جهات عليا لتحقيق اهداف المشروع ... يمنح المتخرج من برنامج محو الامية شهادة الرابع الابتدائي ...ويجري تنفيذ البرنامج في المحافظات كافة (عدا اقليم كردستان) وفق المعطيات الاتية...

- بلغ عدد مراكز محو الامية (7224) مركز وبلغ عدد الشعب (41101) شعبة في عموم المحافظات
- بلغ مجموع الدارسين في المرحلة الاساس(249722) دارس
- بلغ مجموع الدارسين في المرحلة التكميلية(457402) دارس
- بلغ مجموع الدارسين في مراحل الدراسة(707124) دارس
- ينفذ البرنامج (40755) محاضر و(877) مشرف
- تستوعب الشعبة الواحدة(15- 20) دارس
- تستغرق كل دورة ضمن البرنامج (7) أشهر

- ✓ تنفذ وزارة التربية حاليا مشروعا بعنوان محافظات بلا امية بالتنسيق مع المحافظات ... وقد وقعت اتفاقية مع محافظات النجف وذي قار والمثنى لتحقيق هذا الهدف
- ✓ تنفذ وزارة التربية برنامج لمحو الامية باربع لغات (العربية والكردية والتركمانية والسريانية) ... وقد بدأ التنفيذ في (6) محافظات

وضع ضوابط تضمن شمول اوسع للفقراء ببرامج الاقراض لانشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل

تم وضع ضوابط تضمن شمول اوسع للفقراء ببرنامج الاقراض لانشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل والذي حدد مسار ونهج صندوق القروض الصغيرة للفقراء المنفذ من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر ...حددت هذه الضوابط فئات المشمولين في البرنامج من (المعوقين ، المهجرين العائدين، الارامل والمطلقات والمعيلات لاسرهن، المطلق سراحهم من السجون، المتضررين من العمليات الارهابية، معيلي الاسر غير المستقرة من سكنة مناطق الطمر الصحي، المتسولين ...وغيرهم) كما حددت مبلغ القرض الذي يتراوح 5-10مليون دينار، يمنح بدون فوائد وبمدة سماح تبلغ سنة واحدة من تاريخ تسلم القرض، فيما تسدد الاقساط على مدى ثماني سنوات، وغيرها من الضوابط المعتمدة في تطبيق البرنامج.

وضع وتنفيذ نظام واجراءات لتحديد المستفيدين (اسكان واطيء الكلفة)

تولت الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر على عاتقها مهمة وضع خط ومنهج لتحديد المستفيدين من برنامج الاسكان الاقتصادي للفقراء ....اذ صممت استمارة مفاضلة ضمت بين ثناياها عدد من المعايير والاوزان التي تحدد الاستهداف الدقيق للفقراء وتمنع شمول غير المستحقين بتلك المساكن وبالتاكيد على اهمية توفير سكن مناسب في تخفيف الفقر ضمن وثيقة الاستراتيجية.... تم اعتماد استمارة المفاضلة لتوزيع المساكن بعد اقرارها من قبل مجلس الوزراء بالكتاب المرقم ش.ل/ ت/ م / 25869 بتاريخ 13 /8/ 2014

اعادة النظر بحزمة التشريعات والسياسات الزراعية لصالح المزارعين الفقراء

تم انجاز ثلاثة قوانين من اصل اربعة ضمن النشاط، وكالاتي:

1. مشروع قانون ايجار القرى العصرية رقم 59 لسنة 2012 ونشر بجريدة الوقائع العراقية بتاريخ 15/10/2012
2. قانون اعفاء المزارعين والفلاحين والمقترضين من فوائد القروض السابقة المترتبة من ذمتهم رقم 49 لسنة 2012ونشر في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ 11/6/2013
3. قانون ايجار الاراضي الزراعية وتمليك حق التصرف والتملك فيها للخريجين الزراعيين والبيطريين رقم 24 لسنة 2013 ونشر في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ 2013/8/26

وما يزال قانون تعويض الفلاحين والمزارعين عن الكوارث البيئية والمناخية قيد الدراسة .ومن الجدير بالذكر ان لهذه القوانين اثر كبير في دعم الفلاح العراقي الفقير وضمان حقوقه على المستوى المهني والشخصي.

اتخاذ الاجراءات لاعتماد اللامركزية في ادارة شؤون شبكة الحماية الاجتماعية

اقرت الصيغة الحالية لقانون الحماية الاجتماعية ان يكون الشمول والاعانة بصورة لا مركزية من خلال تشكيل لجنة عليا لشبكة الحماية الاجتماعية يكون رئيسها النائب الاول للمحافظ وتمنح لهذه اللجنة صلاحيات الشمول والاعانة اما فيما يخص التخصيصات المالية فهي مركزية وذلك لضمان عدالة التوزيع بين محافظات العراق. علما ان هذا الاجراء هو

الافضل والاضمن من وجهة نظر الحماية الاجتماعية لذا فأن العمل وفق هذا المنهج سوف يقلل الاجراءات البيروقراطية اذ ان الصلاحيات الممنوحة لرؤساء اللجان عالية.

تضمين قانون العمل فقرات مرنة حول تحديد الحد الادنى للاجر ليتناسب مع خط الفقر

تم تعديل اجر العامل غير الماهر الى 250 الف دينار بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم 178لسنة 2013بناءا على ما جاء في توصيات لجنة الحد الادنى لاجر العامل غير الماهر ليتناسب مع الواقع المعيشي ونفذ اعتباراً من 1/ 7/ 2013

تعديل المادة/ 34 (اولا)من الدستور لمد الزامية التعليم الى المرحلة المتوسطة(الثالث متوسط)

بينت وزارة التربية عدم الحاجة الى تعديل المادة 34اولاً كون الوزارة لها صلاحيات ضمن قانون الوزارة بمد الزامية التعليم وهي ماضية في تحقيق هذا الهدف وان التعديل يتطلب اجراءات كثيرة

انشاء صندوق ضمان اجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم

صادق مجلس الوزراء على هذا القانون وأرسل الى مجلس النواب ... تم قراءته لمرتين ثم أعيد مرة اخرى الى مجلس الوزراء.

انشطة اخرى غير منفذة

- نشاط وضع نظام متابعة ومراقبة فعالة لتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي بما يؤمن حقوق المراة العاملة(جهة تنفيذه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) والذي يصب في هدف تمكين المرأة الفقيرة وتقليل التفاوت بينها وبين الرجل غير منفذ ، علما ان الادارة التنفيذية للاستراتيجية ماضية في متابعة تنفيذه

انشـــطة خاصة ضمن وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر :

يتطلب تحقيق هدف الاستراتيجية تنفيذ انشطة ضمن مشاريع خاصة بالاستراتيجية يشارك في دعمها وتمويلها المانحون والمنظمات الاقليمية والدولية ... ومن جملة المشاريع التي يمكن تنفيذها في اطار هذا الدعم

مشروع تطوير الاستهداف والدمج لنظامي البطاقة التموينية والحماية الاجتماعية (اصلاح نظام البطاقة التموينية) :

يهدف المشروع الى توجيه نظام التموين لاستهداف الفقراء ... وقد تم قطع شوط جيد في سبيل تحقيق هذا الهدف ...الا ان تداعيات الاضطراب الامني والسياسي الذي واجه العراق أخر التنفيذ مما دعا القائمين على المشروع الى التحول نحو البطاقة التموينية الذكية كخطوة اولى تسبق خطوة حجب البطاقة التموينية عن غير الفقراء ولتوفير قواعد بيانات الكترونية تهيئ دمج نظامي البطاقة التموينية مع شبكة الحماية الاجتماعية في برنامج متكامل يخدم المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية واستهداف الفقراء ضمن اي برنامج إصلاحي موجه اليهم ...

- يهدف المشروع الى بناء نظام متكامل لرصد وتقويم واصلاح البطاقة التموينية باستخدام البطاقة الذكية في شراء المفردات التموينية لضمان مرونة اكبر للمواطن وضمان ايصال المفردات الى المواطنين والقضاء على حالات الفساد الإداري والمالي في مراحل التعاقد والتوزيع والخزن
- وفي هذا السياق يجري التهيئة الى تنفيذ بيئة تجريبية للبطاقة الذكية بالتنسيق مع وزارات الاتصالات والتجارة في ناحية الحرية في محافظة النجف وبمدة تنفيذ تستمر لثلاثة وقد تم تخصيص 300 مليون دينار ضمن موازنة عام 2014 لهذا الغرض...

وقد انجزت الخطوات التالية للمشروع وهي :

- اعداد خطة لتنفيذ البيئة التجريبية لإصلاح البطاقة في (ناحية الحرية / محافظة النجف)
- اعداد نظام شبكي الكتروني بدعم من وزارة الاتصالات والربط مع قاعدة بيانات وزارة التجارة
- اصدار بطاقات الكترونية ذكية للناحية المشمولة بالتجربة
- توفير اجهزة القطع التي يبلغ عددها (40) جهاز توزيع على محلات البيع
- توفير خزين ستراتيجي من مواد التموين في مخازن المحافظة لطرحه في الاسواق عند الحاجة للمحافظة على مستوى الاسعار في اسواق الناحية
- تم توجيه دعوة مباشرة لشركات قطاع خاص لتوفير مواد التموين لدعم تنفيذ التجربة

نموذج (1) يوضح البطاقة التموينية الذكية

وبالنظر لتأخر اجراءات التعاقد مع شركات القطاع الخاص لتوفير التموين لم تنفذ البيئة التجريبية في الشروع بالتوزيع رغم استكمال البنى التحتية المطلوبة للمشروع وسيتم تنفيذها حال توفر مواد التموين .

جدول (9) يوضح عدد الاسر المشمولة بالبطاقة التموينية

الجهة	اسم المركز	رقم المركز	عدد العوائل المستفيدة	عدد الافراد	عدد الاطفال	عدد وكلاء الغذائية	عدد وكلاء الطحين	عدد المشمولين بالبطاقة التموينية الذكية / فرد
محافظة النجف	الحرية	655	6407	34647	595	22	10	31978

استهداف المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية

- تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر في منطلقاتها مبدأ استهداف الفقراء لتصحيح وزيادة كفاءة برامج الامان الإجتماعي مثل شبكة الحماية الاجتماعية.. وبهذا الصدد وضعت الادارة التنفيذية لإستراتيجية التخفيف من الفقر بالتنسيق والتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية آلية شمول المستفيدين تضمن عدم تسرب منحة الاعانة الاجتماعية لغير الفقراء باعتماد اختبار سبل المعيشة البديلة للدخل (PMT)وهي منهجية معتمدة دولياً في البلدان النامية عند تعذر توفر بيانات الدخل على مستوى المشمولين وتستند هذه المنهجية باعتماد مؤشرات بديلة للدخل كالخصائص الديموغرافية للاسرة من حيث حجمها وعدد الاطفال والمستوى التعليمي لرب الاسرة وافرادها وحالة العمل وامتلاك الاصول (السلع المعمرة) وبيئة سكن افضل .. الخ وهي منهجية تركز على اسلوب التقييم الفردي .
- تتلخص الطريقة باستخدام نموذج انحدار خطي لتقدير قيمة انفاق الاسرة او الافرد التي تحدد آهليتها للشمول بالاعانه وبأستخدام معيار خط الفقر البالغ (105) الف دينار . تم اعتماد بيانات مسح (IHSES2) في بناء النموذج. اما بيانات الاسر المشمولة حاليا بالبرنامج فقد تم استيفائها من خلال مسح البحث الاجتماعي الذي نفذته وزارة العمل عام 2015 والذي غطى (580) الف مستفيد على مستوى العراق (عدا اقليم كردستان والمحافظات المضطربة) .
- ساهمت وزارة التخطيط بشكل فعال بتنفيذ البرنامج ومن خلال :
- ادراج المشروع ضمن خطة ستراتيجية الفقر لعام 2015 بتخصيص مبلغ (3) مليار دينار من الموازنة الاستثمارية و (1.5)مليار ضمن الموازنة الجارية.

- بناء نموذج الإنحدار بالاعتماد على بيانات مسح 2012
- تصميم الاستمارة الضوئية للمسح
- إدخال البيانات باستخدام الماسح الضوئي
- تحليل البيانات باستخدام النموذج وتحديد الاسر الفقيرة وغير الفقيرة ، وقد انجزت وزارة التخطيط تحليل ومعالجة بيانات كل من محافظات (ديالى ،النجف ،القادسية ،ميسان ،المثنى).
- اظهرت نتائج التحليل للمحافظات المذكورة ان نسبة (40٪) من المشمولين فيها حالياً هم غير فقراء, على سبيل المثال بلغ عدد المشمولين في احدى المحافظات بالبرنامج (42127) أسرة أظهرت نتائج الاختبار ان الاسر المستحقة (الفقيرة) هي(25250)اسرة اي حوالي(59.8٪) وان (16925) أسرة اي حوالي (40.2٪) غير مستحقة .
- بالنظر للكلف التي تتحملها عملية المسح الميداني للمستفيدين في النواحي ذات الغالبية الفقيرة, فقد تم الاتفاق وبالتشاور مع خبراء البنك الدولي على شمول كل المستفيدين الذين يسكنون في النواحي التي تزيد نسبة الفقر فيها على (60٪).

مشروع معالجة وتأهيل السكن العشوائي في العراق

يرمي هذا المشروع الى القضاء على ظاهرة السكن العشوائي في العراق من خلال سياسة تستهدف بؤر الفقر وتقود الى استدامة الحل وتتكامل مع سياسة الاسكان الوطنية كما انها تنبثق من صميم وثيقة الاستراتيجية .... تجري بالتعاون والتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ...

صورة توضح اجتماعات اللجنة التوجيهية العليا

يستند هذا المشروع على تطبيق الحلول العلمية المنصفة والفعالة والمناسبة التي تتناسب مع ظروف كل منطقة وفي نفس الوقت يحقق هدف اكثر من محصلة في الستراتيجية... وفي سياق التهيئة والتحضير نفذ الجهاز المركزي للاحصاء مسحا للعشوائيات في العراق لتهيئة البيئة المعلوماتية اللازمة والذي ظهر من نتائجه ان عدد المحلات التي يوجد فيها تجمع سكن عشوائي (عدا اقليم كردستان) 1552 محلة اي بنسبة (5٪) من مجموع المحلات في العراق موزعة حسب الشكل البياني(5) الاتي :

شكل (5) : يوضح عدد تواجد التجمعات السكن العشوائي

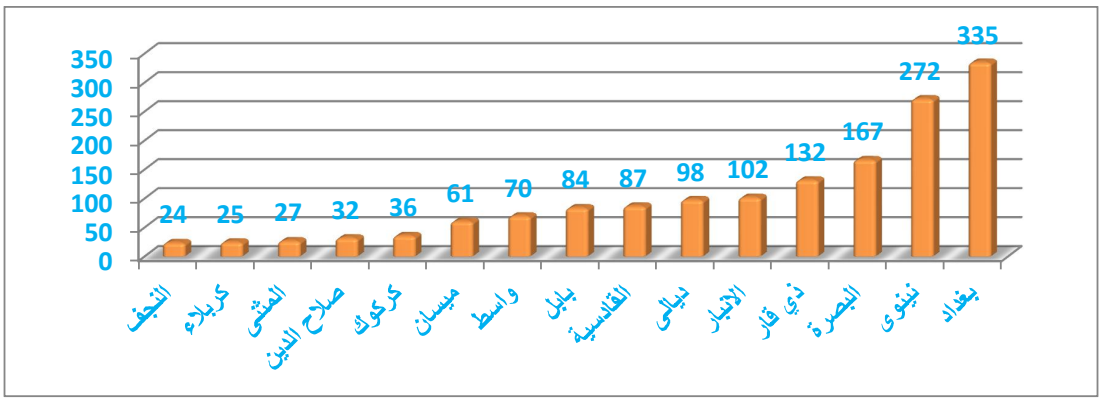

- بلغ عدد المساكن العشوائية (346881) مسكن اي بنسبة (7.3) من مجموع المساكن في العراق.
- بلغ عدد السكان القاطنين في المساكن العشوائية حوالي (241884) نسمة يشكلون حوالي (7.7) من مجموع السكان في العراق.

- ❖ شكلت التجمعات العشوائية في بغداد النسبة الاعلى بين المحافظات (21.6٪) فضلاً (33.4٪) من مجموع المساكن العشوائية و (31.1٪) من سكان العشوائيات.

وفي هذا السياق انجزت الانشطة التالية:

- ➢ الاطلاع على التجارب الرائدة في هذا المجال لأختيار ما يناسب العراق.
- ➢ مناقشة اتفاقية المشروع مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية
- ➢ تبني خارطة طريق العشوائيات المقدمة منظمة الهابيتات التي صادق عليها مجلس الوزراء بموجب القرار 279 لسنة 2015
- ➢ تضمنت خارطة الطريق اربع محاور رئيسية هي (الإداري والفني ،القانوني والتشريعي ،المالي ،المؤسساتي) ويجري العمل في تنفيذ هذه المحاور وبشكل متوازي

- ❖ المحور الفني : تم توفير صور فضائية حديثة للمناطق الحضرية وتوفير خرائط للمحلات لغرض استخدامها في تثبيت مواقع العشوائيات ..وقد بدأت عمليات تثبيت المواقع في عموم المحافظات عدا اقليم كردستان والمحافظات المضطربة لحين اكمال تحريرها .
- ❖ المحور التشريعي : تم تقديم مسودة تحديث قانوني 154 ،156 التي تتقاطع مع خارطة الطريق وهي الان قيد المناقشة في مجلس شورى الدولة .
- ❖ المحور المؤسساتي : تم تشكيل هياكل تنظيمية لتنفيذ المشروع على مستوى الحكومات المحلية .
- ❖ المحور المالي : قام فريق فني متخصص بهذا المجال بإعداد وثيقة مشروع انشاء صندوق لتمويل المشروع من عدة مصادر فضلاً عن موازنة الدولة وسيقدم مع خرائط تثبت مواقع العشوائيات الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها .

ملصق (1) : يوضح وثيقة خارطة الطريق لمشروع تأهيل ومعالجة السكن العشوائي في العراق

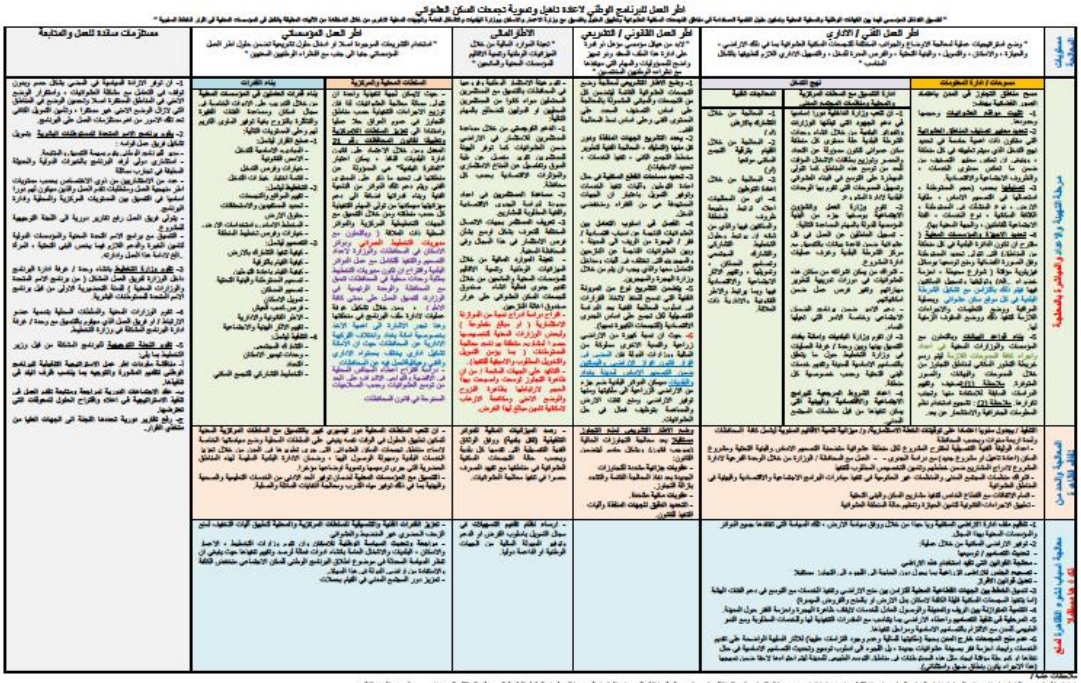

برنامج دعم الاسر النازحة

بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية للعوائل النازحة من المناطق التي تعرضت الى ارهاب داعش .. تبنت الادارة التنفيذية وبعد مصادقة اللجنة العليا لستراتيجية التخفيف من الفقر برنامجاً لدعم الاسر النازحة الفقيرة وكان معيار استهدافها هو الأسر التي تقيم في المخيمات وهياكل البناء والمساجد والمدارس لشمولها بمنحة مالية قدرها (200) الف دينار اي ما يعادل (160) دولار لكل اسرة من هذه الأسر ولمرة واحدة والبالغ عددها (7500) أسرة والتي تسكن في محافظة بغداد فقط بسبب محدودية التخصيص والبالغ (1.5) مليار دينار

- تشكلت لجنة عليا في وزارة التخطيط برئاسة الوكيل الإداري والمالي للوزارة ضمت ممثلين عن جهات اخرى لوضع ضوابط واليات التوزيع وآليات التوزيع
- تشكيل لجان فرعية تختص بالتوزيع والتدقيق والتمويل
- تنفيذ مسح ميداني لحصر واعداد قوائم بالعوائل المشمولة ومقاطعتها مع قواعد بيانات وزارة الهجرة والوزارات الاخرى لمنع تكرار الاسماء
- انجز البرنامج بتغطية وشمول (7500) اسرة نازحة في بغداد

الدروس المستخلصة من تنفيذ وثيقة ستراتيجية التخفيف من الفقر

في تطبيق وثيقة الستراتيجية وخلال فترة تنفيذها ، وجدنا ان هناك عدد من الوقفات التي تستحق التفكير والتمحيص للإفادة منها في بلورة الستراتيجية القادمة بغض النظر عن تصنيفها نجاح او اخفاق .. نلخصها بالآتي :-

1- وثيقة الستراتيجية تعد اول خارطة طريق بجهد رسمي او حكومي لقياس الفقر بالإستناد الى قواعد بيانات رصينة اسهمت في فهم واقعي لمحددات الفقر الاقتصادية والإجتماعية، وتشخيص اسس صياغة محصلات الستراتيجية.

2- انطلقت الوثيقة من عدد من المنطلقات الاساسية التي كان لها دور في ارساء القاعدة المؤسساتية لإستيعاب الفقر اهمها :-

- التأكيد على الالتزام الحكومي وتوفير الإرادة السياسية في تبنى الستراتيجية ودعم التنفيذ من قبل الوزارات والجهات ذات العلاقة الذي تكلل بإقرار الستراتيجية من قبل مجلس الوزراء والزام الوزارات والجهات الاخرى بتنفيذها .
- التأكيد على اعتماد آلية لضمان الإدارة الرشيد في متابعة وتقويم تنفيذ انشطة الستراتيجية إذ نص قرار مجلس الوزراء على تشكيلات الستراتيجية كاللجنة العليا ، اللجنة الفنية فضلاً عن الإدارة التنفيذية كآلية مؤسسية لدعم متابعة التنفيذ وتقويم مسارات العمل بها.
- اكدت الوثيقة على التواصل الاعلامي،وقد سعت اللجنة الفنية ضمن اولوياتها من خلال عقد الندوات في المحافظات والجامعات العراقية فضلاً عن تنفيذ خطة لزيارة الوزراء للتعريف بالستراتيجية كل ذلك اسهم في الترويج لمضمونها واهدافها وآليات التنسيق بشأن متابعة تنفيذها .
- اكدت الوثيقة على مبدأ اشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ عدد من انشطة الستراتيجية لكن بسبب وجود ضوابط تحول دون مساهمتهم ، يستدعي ذلك منا الوقوف لإيجاد السبل الكفيلة بتفعيل دورهم في التنفيذ.

3- التكامل مع خطة التنمية الوطنية ايضاً هو احد منطلقات وثيقة ستراتيجية التخفيف من الفقر الذي له دور مهم في دعم تنفيذ عدد من الانشطة ضمن ابعاد الفقر الستة المذكورة في الوثيقة .. لكن للأسف لم تستوعب كل الخطط الخمسية التي اعدت خلال هذه الفترة ذلك.

4- من المهام الاساسية للجنة العليا للستراتيجية دراسة تقارير المتابعة الدورية التي يرفعها المدير العام التنفيذي لإصدار التوجيهات بشأنها ، لم تتخذ اللجنة العليا اي اجراء مسآلة للجهات المنفذة المتلكئة بحسب خطة التنفيذ مما انعكس على واقع الفقر.

5- تأخر اطلاق خرائط الفقر لغاية عام 2015 ، اثر سلباً في استهداف الفقر وتسرب الكثير من المزايا لغير الفقراء وبعد اطلاقها وبسبب الازمتين التي مربها العراق ، لم تعد هذه الخرائط تعبر عن واقع الفقر الحالي .

6- عدم وجود استثناء او تسهيلات لتنفيذ مشاريع وبرامج الفقر من ضوابط وتعليمات ادراج المشاريع والإعلان والاحالة لتكون فاعلة وسريعة تضاهي خصوصية هذه الفئة.

7- واجهت الستراتيجية تحدي تخصيص اراضي التي تتطلبها مشاريع انشاء المجمعات السكنية والمدارس والمراكز الصحية الذي يتطلب دعم من الدولة لتسهيل تنفيذها.

8- تأخر اقرار الموازنة خلال السنوات السابقة وتحويل التخصيصات الى المحافظات والوزارات آثر سلباً على احالة المشاريع واستثمار التخصيصات لتلك السنة .

9- عانت بعض المحصلات من محدودية الانشطة التي تحقق اهدافها خاصة محصلة الدخل والذي يتطلب اعادة النظر بشكل يُمكّن من ادراج عدد من المشاريع التي تسهم في تحسين دخل الفقراء والمساهمة في نمو النشاط الاقتصادي.

10- دور نقاط الارتكاز لم يكن بمستوى الطموح في التنسيق ودعم تنفيذ الستراتيجية لان هذه المهمة تعد ثانوية اضافة لمهامهم الرئيسية في دوائرهم.

11- تدهور الوضع الامني في عدد من المحافظات ادى الى توقف مشاريع الستراتيجية فيها منذ عام 2014 .

12- ضعف دراسات الجدوى لمشاريع عدد من الجهات المنفذة فضلاً عن عدم وجود نماذج قياسية للدور السكنية والمدارس والمراكز الصحية انعكس سلباً على مواصفات وكلف تلك المشاريع .

13- عدم وجود ضوابط واجراءات لمساءلة جهات التنفيذ ادى الى تلكؤ العمل وتجاوز التوقيتات الزمنية المحددة للعمل مما أخر تنفيذ عدد غير قليل منها .

14- ضعف قدرات القائمين وعدم كفائتهم في تنفيذ هذه الانشطة والمشاريع في كل من الوزارات والمحافظات فضلاً عن الفساد الاداري والمالي ادى الى تأخير تنفيذ المشاريع.

المحصلات الجديدة المقترحة

خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية ظهرت محددات اعاقت التنفيذ ... كما وجدت انشطة بعيدة عن الواقع وظهرت معطيات جديدة غيرت رؤى تخفيف الفقر لدى المعنيين واستلزم وجود محصلات اخرى وانشطة اضافية لفئات لم تستوعبها الاستراتيجية السابقة كما ان تطور الاحداث في العراق افرز فئات بحاجة الى دعم الاستراتيجية وعزز عدد الفقراء وشرائحهم في العراق ...واخيرا ظهرت الحاجة لوجود قوانين واليات تدعم عمل الاستراتيجية وتجعلها اكثر فاعلية.

اذ خلت الاستراتيجية السابقة من محصلات ذات أهمية مثل محصلات تخص الطفل الفقير والنازحين والمهجرين الفقراء وتحقيق العدالة القانونية للفقراء غير القادرين على دفع تكلفة المحامين للحصول على حقوقهم علما ان هذه الفئات تشكل نسبة عالية في المجتمع العراقي فضلا عن ما افرزته تداعيات ما جرى في محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار واجزاء من ديالى وكركوك من نزوح قسري ... وهو ما تنوي الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف تداركه اثناء بناء استراتيجية جديدة ... وسيجري استعراض مدى الحاجة لانشطة تدعم الشرائح اعلاه بموجب ارقام ومؤشرات دقيقة .

محصلة الاطفال الفقراء

للطفل الفقير اهمية كبيرة في بناء المجتمع اذ من غير الممكن ان نصبو الى مستقبل افضل في ظل وجود نسبة عالية من الاطفال الفقراء، وخاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار موضوع الفقر متعدد الابعاد والفقر عبر الاجيال... اذ تبين من نتائج المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للاحصاء ان...

- ✓ نسبة (23٪) من الاطفال (للفئة الاقل من 18 سنة) فقراء
- ✓ نسبة (5٪) من اطفال العراق للفئة اعلاه يعانون من اليتم بجميع انواعه
- ✓ نسبة (12.3٪) من الاطفال بعمر (6- 11) سنة غير ملتحقين بالدراسة الابتدائية
- ✓ نسبة (58٪) من الاطفال بعمر (12- 14)سنة غير ملتحقين بالدراسة المتوسطة
- ✓ نسبة (11.5٪) من الاطفال بعمر (10- 17) سنة اميين علما ان نسبة الاطفال الاميين من فئة الفقراء حصرا كانت حوالي (22٪) .
- ✓ نسبة (8.5٪) من الاطفال بعمر اقل من 5 سنوات يعانون من نقص في الوزن
- ✓ نسبة(22.6٪) من الاطفال للفئة ذاتها يعانون من التقزم
- ✓ نسبة(7.4٪) من الاطفال يعانون من الهزال

- ✓ نسبة عمالة الاطفال لعمر (6- 14) سنة بلغت (2٪) علما ان نسبة الذكور العاملين للفئة ذاتها بلغت (3٪)...

اظهرت المؤشرات اعلاه وجود حاجة حقيقية لبرامج وانشطة تدعم الطفل العراقي وتحقق واقع اقتصادي وصحي وتربوي واجتماعي افضل ... ولغرض تحقيق ذلك والمضي قدما نحو مستقبل افضل للاطفال نحن بحاجة الى شمول الاطفال ببرامج ومشاريع تخفيف الفقر ومن هنا نصبو الى استحداث محصلة جديدة للاطفال تتضمن المخرجات الاتية:

- ❖ عمالة الاطفال
- ❖ التحاق الاطفال بالمدارس
- ❖ تغذية الاطفال
- ❖ الرعاية الصحية للاطفال

علما كان هناك جهد للقائمين على الاستراتيجية لاعداد خطة اوسياسة موجهة للطفل الفقير تجري بالتعاون مع منظمة اليونسيف... تبوب تلك الخطة او السياسة ضمن محصلة من محصلات استراتيجية التخفيف من الفقر القادمة ... تكون الغاية الاساسية منها تخفيف فقر الاطفال في العراق لكن المشروع توقف بعد تغير إدارة اليونسيف والغاء القسم المعني بحماية الاطفال فيه .

محصلة العدالة في متناول الجميع

تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر للفترة 2010- 2014 اربع عناصر اساسية كان احدها تمكين الفقراء من ادراك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ...

اذ يعد التمكين القانوني في التمتع بالحقوق والحريات التي كفلها الدستور والقوانين ذات الصلة احد مكونات التمكين ، ويتم من خلال تسهيل وصول الفقراء الى العدالة ...كما ان سيادة القانون يعد منهج اساسي تعمل الكثير من الدول للوصول اليه بتوفير الخدمة والمساعدة القانونية المجانية وانشاء مراكز او عيادات قانونية في المناطق الفقيرة مجانا فضلا عن التوعية والتثقيف القانوني ...

بالاستناد الى ما تمخضت عنه مسوح الجهاز المركزي للاحصاء ...فقد تبين من الواقع المعلوماتي ان...

- ✓ نسبة (14.2٪) من الاسر العراقية تعرضت الى نزاعات او حوادث خلال السنوات الخمس السابقة
- ✓ نسبة (63٪) منهم لم يتقدمو بطلب مساعدة قضائية او رسمية ومن خلال استطلاع راي هذه الشريحة ذكر(23٪) منهم ان الطرف المقابل اقوى منهم وليس لهم فرصة لكسب الدعوة من وجهة نظرهم...
- ✓ اظهرت النتائج الاحصائية ان (10.5٪) من الاسر التي تعرضت الى مشاكل فيما يخص نزاعات الملكية و (33.98٪) من الاسر التي تعرضت الى مشاكل فيما يخص النفقة و(17٪) من الاسر التي تعرضت الى قضايا مدنية.... لم تتقدم تلك الاسر كافة بطلب المساعدة القضائية لاسباب تعود الى التكلفة المالية

الامر الذي يستدعي التفكير بايجاد وسائل لدعمهم ومنحهم فرص للوصول الى العدالة من خلال تنفيذ البرامج الاتية:

- ❖ فتح عيادات قانونية مجانية للفقراء وبمساعدة منظمات وجهات متخصصة بذلك
- ❖ مساعدة الفقراء في القضايا والدعاوي في حال التعرض الى نزاعات او حوادث من خلال تقديم الاستشارة القانونية المجانية
- ❖ اقتراح البرامج المناسبة في التوعية والتثقيف القانوني لوصول الفقراء الى حقوقهم ومكتسباتهم.

محصلة النازحين والمهجرين الفقراء:

مر العراق بوضع استثنائي بعد الاعمال الارهابية التي طالت محافظات محددة بتاريخ 10/6/2014 انعكس سلبا على ابناء مجتمعنا في تلك المحافظات ونتج عنها نزوح وهجرة ابنائها الى محافظات اخرى اكثر امنا والسكن في المدارس والهياكل والابنية المتداعية مما يستدعي ايجاد حلول ناجعة وسريعة لتلك العوائل وتخفيف العبء عن المحافظات التي استقبلتهم..علما ان حجم هذه الظاهرة كبير اذ ظهر من بيانات وزارة الهجرة والمهجرين نزوح وهجرة حوالي 500 الف اسرة وبما يعادل اكثر من (3) مليون نازح يعيشون في اوضاع صعبة .

فالكثير منهم فقد مورد رزقة وفقد ممتلكاته ونسبة عالية منهم لم يكونو فقراء اصبحو الان تحت خط الفقر... الامر الذي يستدعي وجود خطط طوارئ وبرامج مبنية على تكاتف الجهود الحكومية وغير الحكومية لايجاد مخرج وانتشال هذه العوائل من هذا الواقع الصعب وتحقيق الامان المعيشي والنفسي لهم ... على ان يجري ذلك من خلال بناء محصلة تعني بتخفيف عبء الفقر عن من تركو منازلهم واصبحو بلا مأوى وبلا عائل وبالاستناد الى عدد من المخرجات وكالاتي:

- تهيئة مساكن اقتصادية سريعة الانشاء.
- تهيئة متطلبات وبيئة سكن ملائمة لهم .
- توفير مدارس تستوعب ابنائهم.
- توفير الخدمات الصحية المناسبة .
- تحقيق الامن الغذائي لهم.
- تحقيق الامن الانساني .

اسم المحافظة	عدد العوائل النازحه
اربيل	62216
الانبار	17976
البصرة	1273
السليمانية	27673
القادسية	2379
المثنى	777
النجف	11876
بابل	7504
بغداد	20996
دهوك	42101
ديالى	13651
ذي قار	1406
صلاح الدين	6175
كربلاء	11635
كركوك	26160
ميسان	875
نينوى	1345
واسط	4625
المجوع	260643

صندوق دعم تنفيذ انشطة الستراتيجية

تلجأ معظم الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التصدي وتخفيف الاثار السلبية التي تتركها عملية الإصلاح الاقتصادي على فئات المجتمع الهشة والفقيرة الى انشاء صندوق إجتماعي للتنمية الذي يعد مؤسسة تنموية متكاملة تهدف الى التمكين الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والحد من البطالة وتوفير الموارد البشرية التي تتمتع بكفاءة عالية من اجل ضمان مشاركتهم وادماجهم في عملية التنمية الاقتصادية وترسيخ مبدأ او منهج الحق في كافة الفعاليات التنموية فضلاً عن تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة من خلال دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وبتقديم الخدمات المالية وغير المالية بالتنسيق مع كل الاطراف والجهات المعنية سواء كانت حكومية و غير حكومية او جهات دولية.

اسباب ومبررات انشاء الصندوق :

- تأخر اقرار الموازنة العامة للدولة وما يصاحبها من انخفاض في مستوى تنفيذ المشاريع او تأخر في احالة المشاريع خلال ذلك العام
- عدم تدوير المبالغ المخصصة للمشاريع من الاعوام السابقة الذي يخضع لتعليمات الموازنة الاستثمارية
- محدودية التخصيصات من الموازنة العامة وعدم وجود استثناء لمشاريع وخطط تخفيف الفقر في التخفيض الذي يحصل للموازنة خاصة وان ايرادات الدولة مرتبطه بأسعار النفط باعتباره المصدر الرئيسي للدولة .
- ايجاد مصادر اضافية لتمويل المشاريع من جهات مانحة اقليمية او دولية
- آليات للتمويل والتعاقد والتنفيذ في برنامج عمل صندوق تضمن السرعة والكفاءة في الانجاز .
- وجود صندوق يتيح فرصة لإستثمار موارده والاستفادة منها في دعم تمويل الصندوق .

حقوق التصميم والطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2016
printing.press@mop.gov.iq